



الوحدة التدريبية رقم (5)

البيئة الاستثمارية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة



Doing Business 2014

Understanding Regulations for Small and Medium-Size Enterprises



5. البيئة الاستثمارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

5.1 تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

تم تدشين مشروع ممارسة أنشطة الأعمال في عام 2002 وقد صدر عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وهي إحدى أعضاء مجموعة البنك الدولي، حيث تم إطلاق أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال في 2003، واستمرت المؤسسة في إطلاق تقارير دورية سنوية قدمت مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها عبر الدول المشمولة. وقد غطى التقرير الأول خمس مجموعات من المؤشرات في 133 بلداً، في حين غطى تقرير 2014 إحدى عشر مجموعة من المؤشرات في 189 بلداً. واستفاد هذا التقرير من المعلومات التقييمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسون والمشاركون في عملية التقييم. وما زال الهدف الأولي للتقرير قائماً، وهو توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم.

ويهتم هذا التقرير بشكل رئيسي بالشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويقيس الإجراءات الحكومية المطبقة عليها على مدى دورة حياتها. كما يشجع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البلدان على المنافسة نحو زيادة كفاءة الإجراءات الحكومية النازمة لبيئة الأعمال، من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية الشاملة للمقارنة بين بيئات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين البلدان وعبر الوقت؛ ويتيح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح؛ ويشكل مصدراً للأكاديميين والباحثين والصحفيين وأفراد القطاع الخاص المهتمين، وغيرهم من الراغبين في الوقوف على آخر التطورات في مناخ الأعمال لكل بلد. كما يوفر هذا التقرير تقارير مفصلة على المستوى الوطني (مدن وأقاليم ولايات داخل البلد الواحد) تغطي على نحو شامل الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال والإصلاحات ذات الصلة في المدن والمناطق المختلفة داخل البلد المعني. وتوفر تلك التقارير بيانات حول مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وتقوم بترتيب المواقع حسب مستوى أدائها، وتوصي بإصلاحات لتحسين مستوى الأداء في كل من المجالات التي تغطيها المؤشرات.



ماذا نستفيد من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال؟

من يستفيد من نتائج التقرير؟ ماذا يعني تراجع الترتيب؟

ويشتمل التقرير على مجموعة من المؤشرات هي: البدء بالنشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمر، ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ لعقود، وتسوية حالات الإعسار.

2.5 تعريف مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال:

1. بدء النشاط التجاري Starting Business



يسجل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من صاحب منشأة الأعمال أو المطبقة في الممارسة العملية لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله، بالإضافة إلى الوقت والكلفة اللازمين وشرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال. وتتضمن هذه الإجراءات استخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة، واستيفاء أي إشعارات أو إثباتات أو بيانات مطلوب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة تتعلق بالشركة والموظفين. ويمثل الترتيب على أساس سهولة بدء النشاط التجاري المتوسط البسيط للترتيب المئني في كل مؤشرات مكوناته. أما تعريف المؤشرات الفرعية لمؤشر بدء النشاط التجاري فهي على النحو التالي:



أ. **الإجراءات:** إجمالي عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل إحدى الشركات، ويعرف الإجراء بأنه أي تعامل بين مؤسسي الشركة وأطراف خارجية (على سبيل المثال لا الحصر: الأجهزة الحكومية، المحامون، المراجعون، وغيرهم).



ب. **الوقت:** إجمالي عدد الأيام اللازمة (الأيام التقويمية) لتسجيل إحدى الشركات، وبحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يرى محامو تأسيس الشركات ضرورتها عملياً لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة مع الهيئات والجهات الحكومية، ودون أية تكاليف إضافية. ويُفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد.

ت. **التكلفة:** تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. وتشمل التكلفة جميع الرسوم الرسمية والرسوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون. كما يتم إدراج الرسوم الخاصة بشراء دفاتر الشركة والتصديق القانوني عليها إذا كان ذلك مطلوباً بموجب القانون.

ث. **الحد الأدنى لرأس المال المدفوع:** يشير شرط الحد الأدنى المدفوع من رأس المال إلى المبلغ الذي يتعين على صاحب منشأة الأعمال أن يودعه لدى البنك والتوثيق قبل إجراءات التسجيل، وذلك لمدة تصل إلى 3 أشهر بعد التأسيس، ويُسجل كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني.

ما هي نقاط القوة في هذا المؤشر؟ وما هي الانتقادات؟

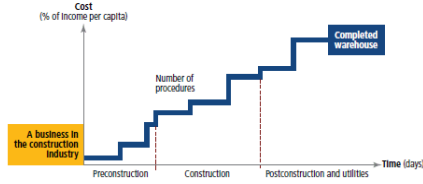
هل يمكن أن يستخدم للمقارنة بين الدول؟

2. استخراج تراخيص البناء Dealing with Construction Permits



يقيس هذا المؤشر جميع الإجراءات التي يلزم المنشأة استيفاءها في قطاع الإنشاءات لبناء مستودع أو مكان للمشروع. وتشمل تلك الإجراءات تقديم جميع المستندات المتعلقة بالمشروع المعني إلى الأجهزة المختصة، والحصول على كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة، واستيفاء جميع الإشعارات المطلوبة؛ بالإضافة إلى إتمام عمليات المعاينات الضرورية. ويتم كذلك احتساب جميع الإجراءات اللازمة لتسجيل الملكية. ويمثل الترتيب على أساس سهولة استخراج تراخيص البناء المتوسط البسيط للترتيب المئتي في كل مؤشرات مكوناته. أما تعريف المؤشرات الفرعية لمؤشر استخراج تراخيص البناء فهو على النحو التالي:

FIGURE 1 What are the time, cost and number of procedures to comply with formalities to build a warehouse?



أ. الإجراءات: أي تعامل بين موظفي أو مديري الشركة مع الهيئات والمؤسسات الحكومية ذات علاقة، والسجل العقاري، وشركات المرافق، والمتقنين المعنيين من القطاعين العام والخاص، والخبراء الفنيين غير الممارسين والمهندسين التابعين للشركة. ويتم إدراج الإجراءات التي تقوم بها الشركة لتوصيلها بخدمات الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والهاتف. ويجب احتساب جميع الإجراءات المطلوبة قانوناً أو عملياً لبناء المستودع.



ب. الوقت: تسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل). ويحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي يراها الخبراء المحليون ضرورية لاستيفاء أحد الإجراءات عملياً. ويُفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد.

ت. التكلفة: تحسب التكلفة كسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. ولا يتم إدراج إلا التكاليف الرسمية. كما يتم تسجيل جميع الرسوم المصاحبة لاستيفاء الإجراءات الضرورية لبناء مبنى المستودع بشكل قانوني، بما في ذلك تلك الإجراءات المرافقة للحصول على الموافقات على استخدام الأرض، والتصاريح المتعلقة بالتصميم السابقة للبناء.

هل يأخذ بعين الاعتبار الفترة اللازمة للبناء؟

توفر المواد الأولية؟ تكاليف البناء؟ أجور العاملين؟

3. الحصول على الكهرباء Getting Electricity



يقيس هذا المؤشر جميع الإجراءات التي يلزم منشأة الأعمال استيفاءها لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة. وتشمل هذه الإجراءات تقديم الطلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على عقود معها، وكافة عمليات الكشف والتصاريح الضرورية من الهيئات الأخرى، بالإضافة إلى أعمال التوصيل الخارجية والنهائية ويكون الترتيب من حيث سهولة الحصول على الكهرباء المتوسط البسيط للتصنيفات المئينية على المؤشرات المكونة له. أما تعريف المؤشرات الفرعية لمؤشر الحصول على الكهرباء فهي على النحو التالي:



أ. الإجراءات: الإجراء هو أي تعامل بين موظفي الشركة المعنيين مع مؤسسات توزيع وتوصيل الكهرباء من القطاعين العام والخاص وغيرها من مقاولي الأشغال الكهربائية وشركات التجهيزات الكهربائية. ومن المفترض أن يستوفي موظفو الشركة المعنيون كافة الإجراءات بأنفسهم ما لم يوجب القانون الاستعانة بالغير.



ب. الوقت: تسجل المدة الزمنية بالأيام التقييمية (وليس أيام العمل). وبحسب هذا المقياس متوسط المدة الزمنية التي ترى مؤسسة الكهرباء والخبراء المختصون أنها ضرورية من الناحية العملية، بدلاً مما يقتضيه القانون، لاستيفاء أحد الإجراءات بأقل قدر من المتابعة، ودون أية تكاليف إضافية. ويُفترض أيضاً أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد.



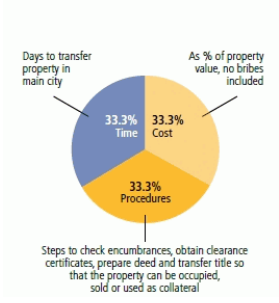
ت. التكلفة: تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسط الدخل القومي للفرد في البلد المعني. ويتم تسجيل كافة الرسوم والتكاليف المتعلقة باستيفاء إجراءات توصيل الكهرباء، شاملة الرسوم المرتبطة بالحصول على التصاريح من الهيئات والأجهزة الحكومية، وتقديم طلب توصيل الكهرباء، واستقبال عمليات المعاينة للموقع وتركيبات الأسلاك الداخلية، وشراء المستلزمات والمواد، والأعمال الفعلية للتوصيل، ودفع مبلغ التأمين.

هل تكاليف توصيل الكهرباء متساوية بغض النظر عن

الحجم والموقع ونوع النشاط الإنتاجي؟ كيف تقيم هذا المؤشر

4. تسجيل الممتلكات Registering Property

FIGURE A.1 Registering property: transfer of property between 2 local companies
Rankings are based on 3 indicators



ويشير هذا المؤشر إلى التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام إحدى منشآت الأعمال (المشتري) بشراء عقار (أصل) من منشأة أعمال أخرى (البائع)، ومن ثم نقل سند الملكية إلى اسمها حتى يمكنها استخدام العقار المشتري لتوسيع أنشطة أعمالها، وكضمانة عينية عند حصولها على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك. ويمثل الترتيب على أساس سهولة تسجيل الملكية المتوسط البسيط للترتيب المئيني في كل مؤشرات مكوناته. أما تعريف المؤشرات الفرعية لمؤشر تسجيل الممتلكات فهو على النحو التالي:

أ. الإجراءات: يُعرف الإجراء على أنه أي تعامل بين الشركة المشتريّة، أو البائعة، أو كلاهما، أو العقار نفسه مع أطراف خارجية، من ضمنها الهيئات والمصالح الحكومية، والمفتشون، وموظفو التوثيق، والحامون. ولا تُعتبر التعاملات بين كبار المسؤولين في الشركة والموظفين إجراءات منفصلة. ويتم تسجيل جميع الإجراءات المطلوبة قانوناً أو عملياً لتسجيل ملكية العقار. ويُفترض أن تتبع الشركة المشتريّة أسرع الإجراءات القانونية المتاحة والتي تستخدمها أغلبية ملاك العقارات.

ب. الوقت: إجمالي عدد الأيام اللازمة لتسجيل الملكية، وتسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية (وليس أيام العمل)، حيث يحسب متوسط المدة التي يراها الحامون المتخصصون في الملكية العقارية، أو موظفو مديريات تسجيل الأراضي والتوثيق، ضرورة لاستيفاء الإجراء. ويُفترض أن أقل وقت لاستيفاء كل إجراء هو يوم واحد.

ت. التكلفة: تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة العقار، مع افتراض أن هذه القيمة تعادل 50 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. ويلزم القانون تسجيل التكاليف الرسمية فقط دون سواها، والتي تشمل الرسوم، وضرائب نقل الملكية، وأي مبالغ أخرى تدفع للجهات ذات العلاقة.

هل لديك أية ملاحظات على هذا المؤشر؟ قيمة العقار؟

معدل الدخل الفردي؟!!

5. الحصول على الائتمان Getting Credit



يقيس هذا المؤشر الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بضمانات من خلال مجموعة واحدة من المؤشرات، وتبادل المعلومات الائتمانية من خلال مجموعة أخرى. وتنظر المجموعة الأولى من المؤشرات في مدى وجود بعض التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس، بينما تقيس المجموعة الثانية من المؤشرات مدى تغطية المعلومات الائتمانية المتاحة، ونطاقها، ومدى توفرها، من السجلات العامة والمراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية. ويمثل الترتيب على أساس سهولة الحصول على الائتمان متوسطاً للترتيب المئبي في مجموع مؤشرات مكوناته: مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية ومؤشر قوة الحقوق القانونية. أما تعريف المؤشرات الفرعية لمؤشر الحصول على الائتمان فهو على النحو التالي:

أ. مؤشر قوة الحقوق القانونية:



يقيس مؤشر قوة الحقوق القانونية الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية والإفلاس حقوق المقرضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض. ويتضمن مؤشر قوة الحقوق القانونية ثمانية جوانب تتعلق بالحقوق القانونية في قانون الضمانات العينية، وجانبين في قانون الإفلاس. وتُحسب نقطة واحدة لكل سمة من السمات التالية التي تتسم بها القوانين:

- يجوز لأية منشأة أعمال استخدام الأصول المنقولة كضمان مع الاحتفاظ بجيازة هذه الأصول، ويجوز لأية مؤسسة مالية قبول مثل هذه الأصول كضمان.
- يسمح القانون لمنشأة أعمال أن تمنح حق ضمان غير ناقل للملكية في فئة واحدة من الأصول المنقولة الدوارة (مثل حسابات الذمم المدينة أو المخزون)، دون اشتراط تقديم وصف تفصيلي للرهن.
- يجيز القانون لمنشأة أعمال أن تمنح حق ضمان غير ناقل للملكية يتعلق بكامل أصولها المنقولة بصورة فعلية، دون اشتراط تقديم وصف تفصيلي للأصول المستخدمة كضمان.
- يجوز تمديد حق الضمان ليشمل الأصول المستقبلية أو الأصول المملوكة فيما بعد، كما يجوز تمديده تلقائياً ليشمل منتجات أو إيرادات أو بدائل إحلال الأصول الأصلية.



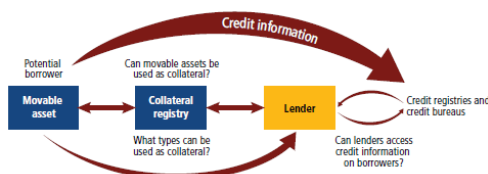
- يُسمح بوصف عام للديون والالتزامات في عقد الضمانات الرهنية وفي وثائق التسجيل، ويمكن ضمان جميع أنواع الديون والالتزامات بين الأطراف، ويمكن لعقد الضمان أن تشمل حداً أقصى يتم رهن الأصول على أساسه.
 - يعمل سجل الضمانات أو مؤسسة لتسجيل حقوق الضمان على أصول منقولة كسجل موحد لكل المناطق الجغرافية وحسب نوع الأصل المستخدم، مع قاعدة بيانات إلكترونية يمكن البحث في الفهرس الخاص بها حسب أسماء المقترضين.
 - يتمتع الدائنون المضمونون بالأولوية في الحصول على حقوقهم (على سبيل المثال، قبل سداد الضرائب العامة ومستحقات العاملين) في حالة إعسار المدين خارج نطاق إجراءات التقلية.
 - يتمتع الدائنون المضمونون بالأولوية في الحصول على حقوقهم (على سبيل المثال، قبل سداد الضرائب العامة ومستحقات العاملين) في حالة تصفية الشركة المفلسة.
 - إما لا يخضع الدائنون المضمونون لأي وقف تلقائي لتنفيذ الأحكام أو قرار رسمي (مورatorium) بتأجيل دفع الديون المستحقة عندما يدخل المدين مرحلة إعادة التنظيم تحت إشراف المحكمة، أو إن القانون يمنح للدائنين المضمونين أسباباً للإعفاء من الوقف التلقائي أو المورatorium (على سبيل المثال، إذا كانت الممتلكات المنقولة في خطر)، أو يضع حداً زمنياً للبقاء التلقائي.
 - يسمح القانون باتفاق الطرفين المعنيين على أن الدائن قد يقوم بإنفاذ عقد الحق الضماني خارج نطاق المحكمة.
- وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (10-0)، مع ملاحظة أن النقاط الأعلى تدل على أن قوانين الضمانات العينية والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان.

ب. مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية:

يقيس القواعد والممارسات التي تؤثر على مدى التغطية ونطاق ومدى توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية. وتُحسب نقطة واحدة لكل من السمات الست التالية التي يتسم بها السجل العام أو المركز الخاص للمعلومات الائتمانية (أو كلاهما):

- يجري توزيع بيانات عن الشركات والأفراد على حدٍ سواء.

FIGURE 1 Do lenders have credit information on entrepreneurs seeking credit? Is the law favorable to borrowers and lenders using movable assets as collateral?



- يجري توزيع كل من المعلومات الائتمانية الإيجابية (مثلاً، مبالغ القروض المستحقة وأنماط السداد في الموعد المحدد)، والمعلومات السلبية (مثلاً، المدفوعات المتأخرة، وعدد مرات التخلف عن السداد وقيمتها، وحالات إشهار الإفلاس).

- يجري توزيع بيانات عن التاريخ الائتماني تغطي أكثر من عامين. وتحصل سجلات ومراكز المعلومات الائتمانية التي تقوم بمحو البيانات الخاصة بحالات التعثر بمجرد سداد الديون على تقدير "صفر" في هذا المؤشر.
 - يجري توزيع البيانات الخاصة بمبالغ القروض التي تقل عن 1 في المائة من متوسط الدخل القومي للفرد. ويرجى ملاحظة ضرورة أن تتوفر لدى سجل أو مركز المعلومات الائتمانية. كحد أدنى. بيانات تغطية لواحد في المائة من السكان البالغين لاحتساب "نقطة واحدة" في هذا المؤشر.
- ويحق للمقترضين، بموجب القانون، الإطلاع على البيانات الخاصة بهم في أكبر سجل أو مركز للمعلومات الائتمانية في البلد المعني. وتتراوح قيم هذا المؤشر بين (0-6)، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية إما عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية، بما يسهل قرارات الإقراض. وإذا كان سجل أو مركز المعلومات الائتمانية لا يعمل أو كان نطاق تغطيته أقل من 0.1 في المائة من السكان الراشدين، فإن تقدير مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية يكون "صفرًا".

مثال: حساب مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية لدولة لتوانيا

- يوجد سجل عام للمعلومات الائتمانية ومركز خاص للمعلومات الائتمانية. ويتم نشر كل من المعلومات الإيجابية والسلبية (نقطة واحدة).
- يقوم كلاهما أيضاً بنشر البيانات الخاصة بالشركات والأفراد (نقطة واحدة).
- يقوم كلاهما بتوزيع بيانات عن التاريخ الائتماني تغطي أكثر من عامين (نقطة واحدة).
- على الرغم من أن السجل العام للمعلومات الائتمانية لا ينشر بيانات مأخوذة من تجار التجزئة أو شركات المرافق، فإن المركز الخاص للمعلومات الائتمانية يقوم بذلك (نقطة واحدة).
- على الرغم من أن الحد الأدنى لقيمة القروض التي ينشر السجل العام للمعلومات الائتمانية بيانات بشأنها لا يقل عن ألف لیتاس، فإن المكتب الخاص للمعلومات الائتمانية ينشر بيانات عن كافة القروض مهما كانت قيمتها (نقطة واحدة).
- يحق للمقترضين الإطلاع على البيانات الخاصة بهم في كل من السجل العام والمركز الخاص للمعلومات الائتمانية (نقطة واحدة).
- تحصل ليتوانيا، بعد جمع نقاط تلك المؤشرات، على مجموع إجمالي قدره 6 نقاط.

ت. مؤشر تغطية السجل العام للمعلومات الائتمانية :

يوضح مؤشر تغطية السجل العام للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد السجلات العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ الاقتراض في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كسبة مئوية من إجمالي عدد السكان البالغين (الفئات السكانية في سن 15 وما فوق طبقاً لمؤشرات التنمية العالمية 2011 الصادرة عن البنك الدولي). يُعرف السجل العام للمعلومات الائتمانية بأنه قاعدة بيانات يديرها القطاع العام،

عادة بواسطة البنك المركزي أو هيئة الرقابة على البنوك، ويقوم بجمع معلومات حول جدارة المقترضين (أفراداً كانوا أم شركات) في النظام المالي، ويسهل تبادل المعلومات الائتمانية فيما بين البنوك، وغيرها من المؤسسات المالية الخاضعة لإجراءات تنظيمية. وإذا لم يكن هناك سجل عام للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، تُحسب قيمة التغطية "صفرًا".

ث. مؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية:

يوضح مؤشر تغطية المركز الخاص للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلين في أحد المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ الاقتراض في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان البالغين (الفئات السكانية في سن 15 فما فوق طبقاً لمؤشرات التنمية العالمية 2011 الصادرة عن البنك الدولي). يُعرف المركز الخاص للمعلومات الائتمانية بأنه شركة خاصة أو منظمة لا تستهدف الربح تحتفظ بقاعدة بيانات حول جدارة المقترضين (أفراداً كانوا أم شركات) في النظام المالي، كما يسهل هذا المركز تبادل المعلومات الائتمانية فيما بين البنوك والمؤسسات المالية. ولا تُؤخذ في الحسبان مراكز التحري عن الوضع الائتماني وشركات إعداد التقارير عن الوضع الائتماني التي لا تسهل مباشرة تبادل المعلومات فيما بين الدائنين. وإذا لم يكن هناك مركز خاص للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، تُحسب قيمة التغطية "صفرًا".

هل يعكس المؤشر تكلفة التمويل؟ الفترة اللازمة للحصول على التمويل؟ حجم

القرض الممنوح مقارنة بالمطلوب؟ سهولة الإجراءات؟ حجم الضمانات ونوعها؟ سرعة

الحصول على الرد!!!!!!

6. حماية المستثمرين Protecting Investors



يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين مالكي حصص الأقلية في الشركات من إساءة أعضاء مجالس الإدارات المتعلقة باستخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية. وتفرق تلك المؤشرات بين 3 أبعاد لحماية المستثمرين، هي: شفافية صفقات الأطراف ذوي العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وتحمل المسؤولية عن التبرج الشخصي (نطاق مؤشر مسؤولية المديرين وأعضاء مجلس

الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع

الدعاوى). وضعت هذه البيانات بناءً على استقصاء شمل محامين متخصصين في قوانين الشركات والأوراق المالية، وهي تستند أيضاً إلى لوائح وقواعد الأوراق المالية، وقوانين الشركات، وقواعد المحاكم المعمول لديها بشأن الأدلة. ويمثل الترتيب على أساس سهولة حماية المستثمرين المتوسط البسيط للترتيب الميئي في كل مؤشرات مكوناته. أما تعريف المؤشرات الفرعية لمؤشر حماية المستثمرين فهو على النحو التالي:

أ. مؤشر نطاق الإفصاح:

ويتألف من خمسة مكونات، هي:

- ما الشخصية الاعتبارية التي تكون موافقتها كافية من الناحية القانونية لإتمام تلك الصفقة. يحسب تقدير "صفر" إذا كان ذلك الحق مقصوراً على المسؤول التنفيذي الأول أو المدير المنتدب للشركة فقط؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يلزم تصويت مجلس الإدارة أو المجلس الإشرافي أو المساهمين. وتحسب "نقطتان" إذا كان يلزم تصويت مجلس الإدارة أو المجلس الإشرافي، مع عدم جواز مشاركة المستثمر (س) في عملية التصويت؛ وتحسب "ثلاث نقاط" إذا كان يتعين تصويت المساهمين، مع عدم جواز مشاركة المستثمر (س) في التصويت.



- ما إذا كان يُشترط الإفصاح المباشر عن تلك الصفقة إلى الجمهور، أو الهيئة التنظيمية، أو المساهمين يحسب تقدير "صفر" إذا لم يُشترط أي إفصاح؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يُشترط الإفصاح عن شروط الصفقة، لكنه لا يُشترط الإفصاح عن تعارض المصالح المتعلق بالمستثمر (س)؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن كل من شروط الصفقة، وتعارض المصالح المتعلق بالمستثمر (س).

- ما إذا كان يُشترط الإفصاح في التقرير السنوي. يُحسب تقدير "صفر" إذا لم يُشترط أي إفصاح عن هذه الصفقة؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يُشترط الإفصاح عن شروط تلك الصفقة، لكنه لا يشترط الإفصاح عن تعارض المصالح المتعلق بالمستثمر (س)؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن كل من شروط تلك الصفقة، وتعارض المصالح المتعلق بالسيد جيمس.

- ما إذا كان يُشترط أن يفصح المستثمر (س) عن تعارض المصالح إلى مجلس الإدارة أو إلى المجلس الإشرافي. يُحسب تقدير صفر إذا لم يُشترط أي إفصاح؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يُشترط إفصاح عام عن وجود تعارض في المصالح دون الدخول في تفاصيل محددة؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان يُشترط الإفصاح عن جميع الحقائق الجوهرية بشأن حصة المستثمر (س) في صفقة الشركة المشتريّة-الشركة البائعة.

■ ما إذا كان يشترط أن تقوم هيئة خارجية، كمراجع خارجي مثلاً، بمراجعة الصفقة قبل إتمامها. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة غير ذلك.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين (0-10)، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى قدر أكبر من المعلومات المفصح عنها. ففي بولندا، على سبيل المثال، على مجلس الإدارة الموافقة على هذه الصفقة، ولا يجوز للمستثمر (س) المشاركة في عملية التصويت (نقطتان). كما على الشركة المشتري أن تفصح فوراً عن جميع المعلومات التي تؤثر على سعر أسهمها، بما في ذلك أي تعارض في المصالح (نقطتان). وفي تقريرها السنوي، على الشركة المشتري أيضاً أن تفصح عن شروط تلك الصفقة، وعن ملكية المستثمر (س) في الشركة المشتري والشركة البائعة (نقطتان). وقبل إتمام تلك الصفقة، على المستثمر (س) أن يفصح عن التعارض في المصالح من جانبه لأعضاء مجلس الإدارة الآخرين، ولكنه غير مطالب بتقديم معلومات محددة حول ذلك (نقطة واحدة). ولا تشترط بولندا قيام هيئة خارجية بمراجعة الصفقة (صفر). عند جمع تلك الأرقام، تحصل بولندا على تقدير "7 نقاط" في مؤشر نطاق الإفصاح.

ب. مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة:

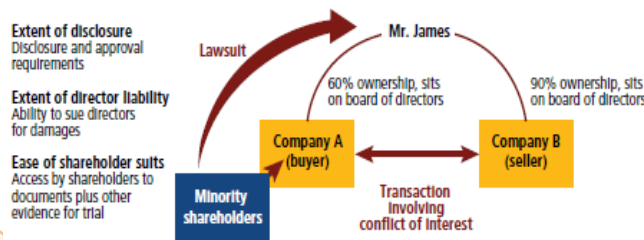
يتألف مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة من 7 مكونات، هي:

■ ما إذا كان ممكناً لأي مدع من المساهمين أن يحمل المستثمر (س) مسؤولية الأضرار التي ألحقها الصفقة بين الشركة المشتري والشركة البائعة بالشركة. يحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً تحميل المستثمر (س) هذه المسؤولية، أو كان ممكناً تحميله المسؤولية بسبب التدليس أو سوء النية فقط؛ وتحسب ب "نقطة واحدة" إذا لم يكن



ممكناً تحميل المستثمر (س) المسؤولية إلا إذا ثبت تأثيره على الموافقة على هذه الصفقة أو إذا اتصفت تصرفاته بالإهمال؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان ممكناً تحميل المستثمر (س) المسؤولية عندما تكون تلك الصفقة غير عادلة أو عندما تلحق ضرراً بالمساهمين الآخرين.

FIGURE 1
How well are minority shareholders protected against self-dealing in related-party transactions?



■ ما إذا كان ممكناً لأي مدع من المساهمين أن يحمل جهة الموافقة (المدير التنفيذي الأول (CEO)، أعضاء مجلس الإدارة، أو أعضاء المجلس الإشرافي) مسؤولية الأضرار التي ألحقها الصفقة بالشركة. يُحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً تحميل جهة الموافقة

هذه المسؤولية، أو إذا كان ممكناً تحميلها المسؤولية فقط بسبب التدليس أو سوء النية؛ وتحسب ب "نقطة واحدة" إذا كان ممكناً تحميلها المسؤولية الناجمة عن الإهمال؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان ممكناً تحميل جهة الموافقة المسؤولية عندما تكون تلك الصفقة غير عادلة أو عندما تلحق ضرراً بالمساهمين الآخرين.

■ ما إذا كان يمكن لمحكمة ما إبطال الصفقة عند صدور حكم لصالح أي مدعٍ من المساهمين. يُحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً فسخ العقد، أو إذا كان الفسخ ممكناً فقط في حال ثبوت التدليس أو سوء النية؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يمكن فسخ العقد عندما تكون الصفقة جائزة بالنسبة للمساهمين الآخرين أو ستلحق الضرر بهم؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان يمكن فسخ العقد عندما تكون الصفقة غير عادلة أو تنطوي على تعارض في المصالح.



■ ما إذا كان المستثمر (س) سيدفع تعويضات على الأضرار التي لحقت بالشركة عند صدور حكم لصالح أي مدعٍ من المساهمين. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة عكس ذلك.

■ ما إذا كان المستثمر (س) سيدفع الأرباح التي جناها من الصفقة عند صدور حكم لصالح أي مدعٍ من المساهمين. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة عكس ذلك.

■ ما إذا كان ممكناً تطبيق عقوبيتي السجن والغرامة على المستثمر (س). يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة عكس ذلك.

■ ما إذا كان بإمكان المدعين من المساهمين رفع دعوى قضائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب الأضرار التي ألحقتها الصفقة بهذه الشركة. يُحسب تقدير "صفر" إذا لم يكن ممكناً رفع الدعاوى أو كان ذلك متاحاً فقط للمساهمين الذين مجوزتهم أكثر من 10 في المائة من أسهم رأس مال الشركة؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان يمكن للمساهمين الذين مجوزتهم 10 في المائة أو أقل من أسهم رأس المال أن يقيموا الدعاوى إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى تحميل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية كبرى. وبافتراض أنه تمت الموافقة على الصفقة والإفصاح عنها وفقاً للأصول المرعية، فحتى يمكن تحميل المستثمر (س) المسؤولية في بنما، على سبيل المثال، ينبغي أن يثبت المدعي أن المستثمر (س) قد أثر على جهة الموافقة

أو تصرف بإهمال (نقطة واحدة). ولتحميل الأعضاء الآخرين بمجلس الإدارة المسؤولية، يتوجب أن يثبت المدعي أنهم تصرفوا بإهمال (نقطة واحدة). لا يمكن إبطال الصفقات المحجفة (صفر). وإذا ثبتت مسؤولية المستثمر (س)، عليه دفع تعويضات (نقطة واحدة)، لكنه غير ملزم بالتخلي عن الأرباح التي جناها نتيجة لتلك الصفقة (صفر). لا يمكن فرض غرامة على المستثمر (س) وسجنه (صفر). يمكن رفع الدعاوى المباشرة وغير المباشرة من جانب المساهمين الذين مجوزتهم 10 في المائة أو أقل من أسهم رأس المال (نقطة واحدة). عند جمع تلك الأرقام، تحصل بنما على تقدير "4 نقاط" في مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة.

ت. مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى:

ويتألف مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى من 6 مكونات، هي:



- ما نطاق المستندات المتاحة للمدعين من المساهمين من جانب المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة. تحسب نقطة واحدة لكل من الأنواع التالية من المستندات المتاحة: المعلومات التي أشار المدعى عليه إلى عزمه الاستناد إليها في دفاعه؛ والمعلومات التي تُثبت مباشرة حقائق محددة في المطالبة التي أودعها المدعي لدى المحكمة؛ وأية معلومات ذات صلة بموضوع المطالبة؛ بالإضافة إلى أية معلومات قد تؤدي إلى اكتشاف معلومات ذات صلة.

- ما إذا كان يمكن للمدعي استجواب المدعى عليه والشهود ومناقشته لهم بصورة مباشرة أثناء المحاكمة. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كان هذا الاستجواب وارداً لكنه يستلزم الحصول على موافقة مسبقة من القاضي على الأسئلة التي ستطرح؛ وتحسب "نقطتان" إذا كان ممكناً، ولا يتطلب موافقة مسبقة.



- ما إذا كان يمكن للمدعي الحصول من المدعى عليه على مجموعات من المستندات ذات الصلة دون تحديد. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة عكس ذلك.

- ما إذا كان يمكن للمساهمين الذين مجوزتهم 10 في المائة أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي للتحقيق في الصفقة بين الشركتين المشتري والبائعة والتحقيق بشأنها دون إقامة دعوى في المحكمة. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة عكس ذلك.

■ ما إذا كان يحق للمساهمين الذين مجوزتهم 10 في المائة أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بمعاينة مستندات هذه الصفقة وفحصها قبل إقامة أية دعوى قضائية. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة عكس ذلك.

■ ما إذا كان مستوى الأدلة المطلوب للدعوى المدنية أقل من ذلك المطلوب للقضايا الجنائية. يُحسب تقدير "صفر" إذا كانت الإجابة بالنفي؛ وتحسب "نقطة واحدة" إذا كانت الإجابة عكس ذلك.

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى صلاحيات كبرى للمساهمين للطعن في هذه الصفقة. ففي اليونان، على سبيل المثال، يمكن للمدعين الإطلاع على المستندات التي يعتمدها المدعي عليه الاعتماد عليها في دفاعه، والتي تثبت بشكل مباشر حقائق في مطالبة المدعي (نقطتان). ويمكن للمدعي القيام باستجواب المدعي عليه والشهود أثناء المحاكمة، وذلك بموافقة مسبقة من المحكمة على الأسئلة المطروحة (نقطة واحدة). وعلى المدعي أن ينص - على وجه التحديد - على المستندات المطلوبة (على سبيل المثال، عقد الشراء المبرم بين الشركة المشتري والشركة البائعة في 15 يوليو/تموز 2006)، لكنه لا يستطيع طلب الحصول على جميع مجموعات المستندات (على سبيل المثال، جميع المستندات المتعلقة بتلك الصفقة) (صفر). ويمكن لمساهم مجوزته 5 في المائة من عدد أسهم الشركة المشتري المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي لمراجعة أي اشتباه في سوء الإدارة من جانب السيد جيمس والمسؤول التنفيذي الأول بالشركة دون إقامة دعوى قضائية في المحكمة (نقطة واحدة). يمكن لأي مساهم فحص مستندات تلك الصفقة قبل أن يقرر ما إذا كان سيرفع دعوى قضائية أم لا (نقطة واحدة). ويكون مستوى الأدلة المطلوب للدعوى المدنية هو نفسه المطلوب للقضايا الجنائية (صفر). عند جمع تلك الأرقام، تحصل اليونان على تقدير 5 نقاط على مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعوى.

ث. مؤشر قوة حماية المستثمرين:

هو حاصل جمع كل من متوسط مؤشر نطاق الإفصاح، ومؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، ومؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعوى. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين "صفر" و"10"، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى حماية للمستثمرين كبرى.



ما علاقة هذا المؤشر بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

وهل يؤثر على قرار الاستثمار؟

7. دفع الضرائب Paying Taxes



يقيس الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب والاشتراكات. تشمل الضرائب والاشتراكات الخاضعة للقياس على ضريبة الأرباح أو الضريبة على أرباح الشركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل، وضريبة الأملاك، والضرائب على نقل الملكية، والضريبة على توزيعات الأرباح، وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات

المالية، ورسوم النظافة، وضرائب المركبات والطرق، وأية ضرائب أو رسوم صغيرة أخرى. ويمثل الترتيب على أساس سهولة دفع الضرائب المتوسط البسيط للترتيب المثني في كل مؤشرات مكوناته مع حد أدنى الذي يتم تطبيقه على واحدة من مؤشرات مكوناته، وهي إجمالي سعر الضريبة. ويتم تحديد الحد الأدنى بحسب أعلى مجموع الضريبة الكلي بين أعلى 15% من الاقتصادات في الترتيب على مؤشر معدل الضريبة الكلي. ويتم احتساب الحد الأدنى وتعديله على أساس سنوي. الحد الأدنى لهذا العام هو 25.7%. أما تعريف المؤشرات الفرعية لمؤشر دفع الضرائب فهو على النحو التالي:

أ. مدفوعات الضرائب: يعكس مؤشر مدفوعات الضرائب إجمالي عدد مرات دفع الضرائب والاشتراكات، وطريقة الدفع، ووتيرة الدفع، ووتيرة تقديم الإقرارات الضريبية، وعدد الجهات المعنية في هذه الحالة المعيارية (الشركة) أثناء السنة الثانية من التشغيل. وتتضمن الضرائب المقطعة من قبل الشركة الخاصة، على سبيل المثال، ضريبة المبيعات، وضريبة القيمة المضافة، وضرائب العمل التي يتحملها العامل. وقد جرت العادة أن تحصل الشركة هذه الضرائب من المستهلك أو العامل لحساب مصلحة الضرائب. وبالرغم من أنها لا تؤثر على بيانات الدخل الخاصة بالشركة، فإنها تزيد من العبء الإداري للامتثال للنظام الضريبي، وعلى ذلك يتم إدراجها في مقياس مدفوعات الضرائب.



ب. الوقت: يُدون الوقت على أساس عدد الساعات سنوياً، حيث يقيس هذا المؤشر الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات والتسديد لثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب والاشتراكات، هي: الضريبة على أرباح الشركات، وضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، والضرائب الخاصة بالعمالة، بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب، واشتراكات الضمان الاجتماعي. ويشمل وقت الإعداد الوقت المستغرق في جمع كافة

المعلومات الضرورية لاحتساب الضريبة مستحقة الدفع، ولاحتساب المبلغ مستحق الدفع. إذا كان يتوجب مسك سجلات ودفاتر محاسبية منفصلة للأغراض الضريبية. أو لإجراء حسابات منفصلة. يتم إدراج الوقت المرتبط بتلك

الإجراءات. ولا يتم تضمين وقت إضافي إلا في حالة عدم كفاية الوقت المخصص للعمل المحاسبي العادي لإتمام متطلبات المحاسبة الضريبية.



ت. إجمالي سعر الضريبة: يقيس مبلغ الضرائب والاشتراكات

الإلزامية التي تحملها منشأة الأعمال في السنة الثانية للتشغيل، والتي يتم التعبير عنها كنسبة مئوية من "الربح التجاري". ويهدف إجمالي سعر الضريبة إلى توفير مقياس شامل لتكلفة كافة الضرائب التي تحملها منشأة الأعمال. وهو يختلف عن سعر الضريبة القانوني الذي يتيح المعامل المطبق على الوعاء

الضريبي. وعند احتساب إجمالي سعر الضريبة، يتم تقسيم الضريبة الفعلية واجبة السداد حسب الأرباح التجارية.

تمثل الأرباح التجارية بصورة أساسية صافي الأرباح قبل تحمل كافة الأعباء الضريبية. وهي تختلف عن الأرباح التقليدية قبل احتساب الضريبة، كما يرد في القوائم المالية. وعند حساب الأرباح قبل الضريبة، فإن العديد من الضرائب التي تحملها الشركة تكون قابلة للاقتطاع. وعند حساب الأرباح التجارية، فإن هذه الضرائب لا تكون مقطوعة. ولذلك، فإن الأرباح التجارية تعطي صورة واضحة للأرباح الفعلية لمنشأة ما قبل حساب الضرائب التي تتحملها في السنة المالية.



يُحسب الربح التجاري على النحو التالي: المبيعات مطروحاً منها: تكلفة البضاعة المباعة، وإجمالي المرتبات، والمصروفات الإدارية، والمصروفات الأخرى، والمخصصات، ومضافاً إليها الأرباح الرأسمالية (من بيع الممتلكات والأصول) مطروحاً منها الفوائد المدينة، ومضافاً إليها الفوائد الدائنة، ومطروحاً منها الإهلاك التجاري. وتستخدم طريقة القسط الثابت لاحتساب

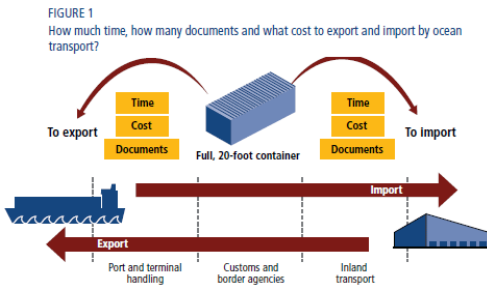
الإهلاك التجاري بالمعدلات التالية: صفر في المائة للأراضي، و5 في المائة للمباني، و10 في المائة للألات، و33 في المائة لأجهزة الحاسب الآلي، و20 في المائة لمعدات المكاتب، و20 في المائة للشاحنة، و10 في المائة لمصروفات تنمية أنشطة الأعمال. ويبلغ الربح التجاري 59.4 ضعف متوسط الدخل القومي للفرد.

8. التجارة عبر الحدود Trading Across Borders



يقيس الوقت والكلفة (باستثناء الرسوم الجمركية) اللازمين لتصدير شحنة من البضائع واستيرادها عن طريق النقل البحري. ويجري تسجيل الوقت والتكلفة اللازمين لإتمام كل الإجراءات الرسمية لتصدير واستيراد السلع، لكن لا تدخل في الحساب المدة الزمنية والتكلفة اللتان يستغرقهما النقل

البحري. كما يتم تسجيل جميع المستندات التي يطلبها التاجر لأغراض تصدير أو استيراد البضائع عبر الحدود. أما بالنسبة للسلع المصدرة، فإن الإجراءات تتراوح بين تعبئة البضائع في الحاوية وتغليفها في المستودع إلى شحن السلع من ميناء/منفذ الخروج. أما بالنسبة للسلع المستوردة، فإن الإجراءات تبدأ من وصول السفينة إلى ميناء/منفذ الدخول وحتى تسليم الشحنة في المستودعات. وبالنسبة للاقتصادات غير الساحلية، فتشمل الإجراءات في المركز الحدودي الداخلي، بحيث أن الميناء يقع في الاقتصاد العابر ويتم الدفع بواسطة خطاب اعتماد، ويتم أخذ الوقت والتكلفة والمستندات اللازمة لإصدار خطاب الاعتماد أو الإخطار به بعين الاعتبار. ويمثل الترتيب على أساس سهولة التجارة عبر الحدود المتوسط البسيط للترتيب المثالي في كل مؤشرات مكوناته. يقدم وكلاء الشحن، وموظفو خطوط الشحن، والمخلصون الجمركيون، وموظفو الموانئ والبنوك معلومات عن المستندات المطلوبة، وعن الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل إجراء. ولكي تصبح البيانات قابلة للمقارنة فيما بين مختلف البلدان، يجري طرح عدة افتراضات حول منشأة الأعمال والسلع المتبادلة تجارياً. أما تعريف المؤشرات الفرعية مؤشر التجارة عبر الحدود فهي على النحو التالي:



أ. المستندات: يتم تسجيل جميع الوثائق والمستندات المطلوبة لكل شحنة لتصدير السلع واستيرادها. ومن المفترض أن عقداً جديداً قد صيغ لكل شحنة وأن هذا العقد قد حظي بالفعل بموافقة الطرفين المعنيين وتنفيذهما. كما يتم الأخذ بعين الاعتبار المستندات التي تتطلبها الجهات المختصة لأغراض التخليص

الجمركي، كالوزارات الحكومية، وسلطات الجمارك، ومؤسسات الموانئ، وغيرها من هيئات الرقابة.

ب. الوقت: يتم تسجيل الوقت اللازم لعملية التصدير والاستيراد بالأيام التقويمية. وتبدأ عملية احتساب الوقت لأي إجراء من لحظة البدء وحتى استيفائه. وإذا كان من الممكن تسريع استيفاء إجراء ما مقابل تكلفة إضافية، ويكون متاحاً أمام جميع الشركات التجارية، يتم اختيار الإجراء القانوني الأسرع.



ت. التكلفة: تقيس التكلفة الرسوم المفروضة على حاوية سعة 20 قدماً من البضاعة بالدولار الأمريكي. وتتخذ بعين الاعتبار جميع الرسوم المرتبطة باستيفاء الإجراءات المتعلقة بتصدير السلع أو استيرادها. ويشمل ذلك التكاليف الخاصة بالمستندات، والرسوم الإدارية للتخليص الجمركي والرقابة، ورسوم الوسطاء الجمركيين، والرسوم المتعلقة بالموانئ، وتكاليف النقل الداخلي. ولا تشمل التكلفة التعريف الجمركية والرسوم أو التكاليف المرتبطة بالنقل البحري. ولا يتم إدراج إلا التكاليف الرسمية.

هل تأخذ المؤشرات جميع العوامل التي تؤثر في عملية التجارة عبر الحدود؟

9. إنفاذ العقود **Enforcing Contracts**:



تقيس مؤشرات إنفاذ العقود مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في النزاعات التجارية. ويتم الحصول البيانات عن طريق تتبع تطور أحد النزاعات التجارية أمام المحاكم المحلية خطوة بخطوة. وتجمع البيانات من خلال دراسة قوانين المرافعات المدنية وغيرها من اللوائح المتعلقة بالمحاكم، فضلاً عن استقصاءات تشمل محامين محليين متخصصين في التقاضي بالإضافة إلى قضاة. ويمثل الترتيب على أساس سهولة إنفاذ العقود المتوسط البسيط للترتيب المبني في كل مؤشرات مكوناته. أما تعريف المؤشرات الفرعية لمؤشر إنفاذ العقود فهي على النحو التالي:

أ. الإجراءات: ويعبر عنها بمتوسط عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ عقد ما، حيث تقوم قائمة خطوات رفع الدعاوي التي تم جمعها عن كل بلد بتتبع التسلسل الزمني لكل نزاع تجاري أمام المحاكم المختصة.

ب. الوقت: تُسجل المدة الزمنية بالأيام التقويمية، وتُحسب من اللحظة التي يقرر فيها المدعي رفع دعواه أمام المحكمة وحتى لحظة سداد الدين. وتشمل هذه المدة الأيام التي تعقد فيها جلسات الدعوى وفترات الانتظار فيما بينها. ويتم تسجيل متوسط المدة التي تستغرقها مختلف المراحل للفصل في النزاع: من حيث استيفاء شرط تسليم الإعلان بإجراءات الدعوى (المدة التي تستغرقها إقامة الدعوى وإرسال الإخطار) وإصدار الحكم (المدة التي تستغرقها المحاكمة واستصدار الحكم)، ووقت سداد الدين (المدة التي يستغرقها إنفاذ الحكم).



ت. التكلفة: الرسوم القضائية وأتعاب المحاماة كنسبة مئوية من قيمة الدين، وتُحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة المطالبة، مع افتراض أنها تعادل 200 في المائة ضعف متوسط الدخل القومي للفرد. ويتم فقط تسجيل ثلاثة أنواع من التكاليف، هي: الرسوم القضائية، وتكاليف إنفاذ الحكم، ومتوسط أتعاب المحاماة. وتشمل الرسوم القضائية كافة مصروفات المحكمة التي على البائع (المدعي) دفعها مقدماً إلى المحكمة بغض النظر عن التكلفة النهائية التي يتحملها. أما تكاليف الإنفاذ فهي كافة التكاليف التي ينبغي على البائع (المدعي) دفعها سلفاً بغرض إنفاذ الحكم من خلال البيع العام للأصول المنقولة للمشتري، بغض النظر عن التكلفة النهائية التي يتحملها البائع. ويمثل متوسط أتعاب المحاماة الأتعاب التي يتعين على البائع (المدعي) دفعها سلفاً إلى محام محلي لتمثيله في دراسة الحالة المعيارية.

هل تأخذ المؤشرات جميع العوامل التي تؤثر في عملية إنفاذ العقود بغض النظر عن نوعها وطبيعة الأطراف؟

10. تسوية حالات الإعسار Resolving Insolvency



يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة اللازمين لإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس (التقليسة) التي تكون المؤسسات المحلية طرفاً فيها. وقد تم تغيير اسم هذه المجموعة من المؤشرات من تصفية النشاط التجاري إلى تسوية حالات الإعسار ليعكس الاسم بشكل أدق مضمون المؤشرات. ويستقي التقرير تلك البيانات من إجابات المشاركين المحليين في الاستقصاء ممن يعملون في مجال الإعسار المالي، والتحقق من مدى دقتها وسلامتها عن طريق دراسة القوانين والإجراءات الحكومية، إلى جانب المصادر العامة للمعلومات الخاصة بأنظمة الإفلاس. ويستند الترتيب على أساس سهولة تصفية النشاط التجاري إلى معدل الاسترداد. أما تعريف المؤشرات الفرعية لمؤشر تسوية حالات الإعسار فهو على النحو التالي:



أ. الوقت: متوسط الوقت اللازم لتصفية النشاط التجاري، ويُسجل الوقت اللازم لاسترداد الدائنين لأموالهم بالسنوات التقويمية. وتبدأ الفترة الزمنية التي يقيسها التقرير من لحظة إعسار الشركة وحتى دفع جزء من الأموال المستحقة عليها للبنك أو دفعها بالكامل. وقد أخذت في الاعتبار أساليب المماثلة والتأخير المحتملة التي تستخدمها الأطراف لتعطيل الدعوى، من قبيل تقديم الطعون والاستئنافات أو طلبات تمديد آجال المواعيد القانونية.

ب. التكلفة: متوسط تكلفة إجراءات دعاوي إشهار الإفلاس، تحسب تكلفة الدعوى القضائية كنسبة مئوية من قيمة ممتلكات المدين. وتُحسب التكلفة على أساس إجابات الاستقصاء، وتشمل الرسوم القضائية والمصروفات التي تتقاضها الحكومة؛ والأتعاب التي يتقاضاها الأخصائيون المعينون في مجال الإعسار، ومسؤولو تنظيم المزايدات، والمقيمون، والحامون؛ وكافة الرسوم والتكاليف الأخرى.

ت. معدل استرداد الدين: يتم تسجيل معدل استرداد الدين على أساس السنوات التي يستردها الدائنون عن كل دولار من خلال إجراءات إعادة التنظيم أو التصفية أو إجراءات إنفاذ الديون (نزع الملكية). تراعي عملية الحساب النتيجة النهائية: ما إذا كانت هذه المنشأة ستخرج من تلك الدعوى كمؤسسة عاملة، أو سيتم بيع أصولها مجزأة. ثم يتم خصم تكلفة الدعوى القضائية (سنت واحد عن كل نقطة مئوية من قيمة ممتلكات المدين). وتؤخذ في الحسبان الخسارة في القيمة التي حدثت بسبب الفترة التي بقيت فيها الأموال محجوزة أثناء دعوى الإعسار، بما في ذلك الخسارة الناتجة عن إهلاك أثاث الفندق. وتمشيا مع الممارسات المحاسبية الدولية، فإن النسبة السنوية لإهلاك الأثاث تبلغ 20 في المائة.

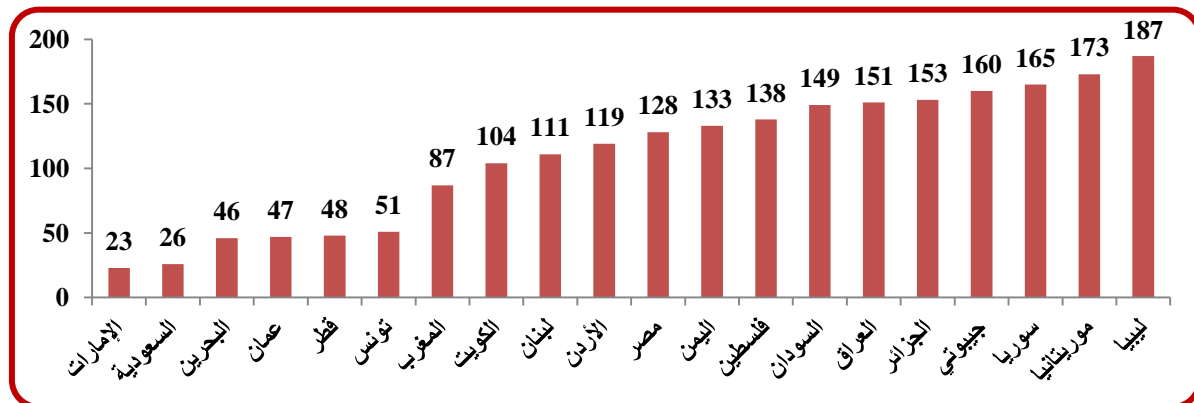
ما مدى دقة مصادر المعلومات التي يحسب على أساسها المؤشر؟

4.3 البيئة الاستثمارية وممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية

يهدف هذا الجزء من هذه المادة إلى عرض واقع البيئة الاستثمارية في الدول العربية. يشير الشكل رقم (4.1) إلى وجود تباين كبير في ترتيب الدول العربية في تقرير عام 2014، فقد تراوح ترتيب الدول العربية في التقرير بين المرتبة 23 في حالة الإمارات العربية التي جاءت الأول عربيا والمرتبة 187 في حالة ليبيا. ويشير الشكل كذلك إلى تقدم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التقرير حيث جاءت هذه الدول في المراتب الأولى عربيا باستثناء الكويت التي جاءت في المرتبة الثامنة.

شكل رقم (5.1)

ترتيب الدول العربية حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2014



المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2014



وتجدر الإشارة إلى أن ترتيب بعض الدول العربية عام 2014 قد تحسن مقارنة بعام 2013، ومن هذه الدول الإمارات (من 26 إلى 23)، المغرب (من 97 إلى 87)، لبنان (111-115)، العراق (165 إلى 111) وجيبوتي (171 إلى 160) وليبيا (187-188). أما ترتيب بقية الدول العربية- باستثناء عمان التي بقي ترتيبها ثابتاً- فقد تراجع وبشكل واضح. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن العديد من الدول العربية لم تقم بأية

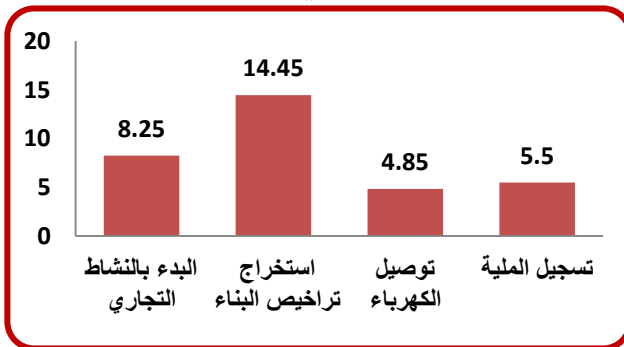
إصلاحات تنظيمية أو قانونية أو إجرائية تؤدي إلى زيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهذا يعكس ضعف التوجه الحكومي نحو تحسين بيئة الأعمال. وهذه الدول تشمل كل من السعودية وعمان وتونس ومصر واليمن والسودان والعراق وسوريا وليبيا. أما بعض الدول فقد حققت بعض الإصلاحات تراوح عددها بين 3 إصلاحات في حالة الإمارات والمغرب وجيبوتي وإصلاح واحد في حالة كل من البحرين وقطر وفلسطين موريتانيا الكويت. الجداول رقم (4.11-4.1) تبين ترتيب الدول العربية حسب مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البالغ عددها عشرة مؤشرات، كما تبين قيمة المؤشرات الفرعية التي يتم على أساسها حساب المؤشرات العشرة الرئيسية. وحتى لا يخرج هذه الدراسة عن موضوعها الرئيسي بشكل كبير، فقد ارتأينا عرض بعض الحقائق الهامة حول بيئة ممارسة أنشطة الأعمال في الدول العربية مجتمعة تاركين للقارئ حرية الإطلاع على الجداول التفصيلية وحرية الخوض في التفاصيل. وينطلق العرض التالي من حقيقة أن الأنظمة كما يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال تؤثر في المشروعات في كافة مراحلها التي بينها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عام 2014، وهي على النحو التالي:

1. مرحلة البدء بالنشاط التجاري والحصول على الموقع وتهيئته:

تشير البيانات الواردة في الجداول إلى أن المشروعات الاستثمارية في غالبية الدول العربية بكافة أحجامها تواجه مشاكل حقيقية في المراحل الأولى من عملية الاستثمار وهي مرحلة بدء النشاط التجاري (مؤشر البدء بالنشاط التجاري) ومرحلة الحصول على الموقع (مؤشرات استخراج تراخيص البناء وتوصيل الكهرباء وتسجيل الملكية). الأشكال البيانية رقم (4.2-4.5) تبين متوسط قيمة المؤشرات الفرعية (عدد الإجراءات وعدد الأيام ومتوسط التكلفة كنسبة من

شكل رقم (5.2)

متوسط عدد الإجراءات في الدول العربية، 2014



المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2014

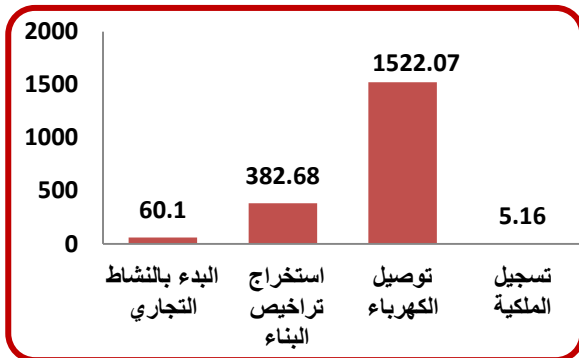
الدخل الفردي) للدول العربية مقارنة مع الدولة ذات أفضل أداء في المؤشرات السابقة. ويتضح من الشكل رقم (4.2) - الذي يبين متوسط عدد الإجراءات اللازمة لإتمام الترتيبات الأولى من عمر المشروع - وجود ارتفاع واضح في عدد هذه الإجراءات، وهذا يعكس وجود بعض التعقيدات التي تؤثر في رغبة الرياديين والمستثمرين في الاستمرار في عملية الاستثمار. ويتضح حجم هذه التعقيدات إذا تمت مقارنتها بعدد الإجراءات في الدول ذات أفضل أداء التي جاءت في المرتبة الأولى وفقاً لكل مؤشر (انظر الشكل رقم (4.5)). فعلى سبيل المثال، يحتاج المستثمر إلى ما متوسطه 5.5 إجراء للبدء بالنشاط التجاري و4.85 إجراء لتوصيل الكهرباء و14.45 إجراء للحصول على تراخيص البناء و8.25 إجراء لتسجيل الملكية. بينما في الدول ذات أفضل أداء فإن عدد الإجراءات هو 1 إجراء و6 إجراءات و4 إجراءات و1 إجراء على التوالي.

هل يمكن فهم العلاقة عند النظر إلى عدد الإجراءات وعدد الأيام اللازمة والتكلفة؟

وإضافة لارتفاع عدد الإجراءات، فإن الفترة الزمنية اللازمة بالأيام لإتمام هذه الإجراءات مقارنة مع مثيلاتها في الدولة ذات أفضل أداء تعتبر طويلة جداً، الأمر الذي يزيد من صعوبة المراحل الأولى من عمر المشروع، وقد يكون سبباً في ترك فكرة الاستثمار، وتكون سبباً في تراجع مستوى الفكر الريادي عند العاطلين عن العمل أو المبتكرين. فعلى سبيل المثال، يحتاج المستثمر أو رائد الأعمال إلى 31.7 يوم للبدء بالنشاط التجاري و79.85 يوم لتوصيل الكهرباء و121.53 يوم لاستخراج تراخيص البناء و19.8 يوم لتسجيل الملكية، بينما بلغ عدد الأيام في الدول ذات أفضل أداء 0.5 و71 و22 و2 على التوالي، أنظر الشكل رقم (4.3) والشكل رقم (4.5).

شكل رقم (5.4)

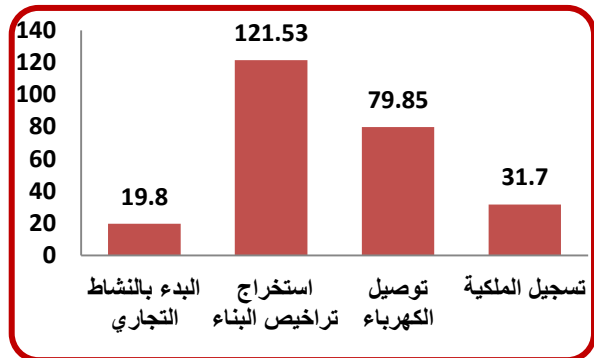
متوسط التكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد في الدول العربية، 2014



المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2014

شكل رقم (5.3)

متوسط عدد الأيام في الدول العربية، 2014

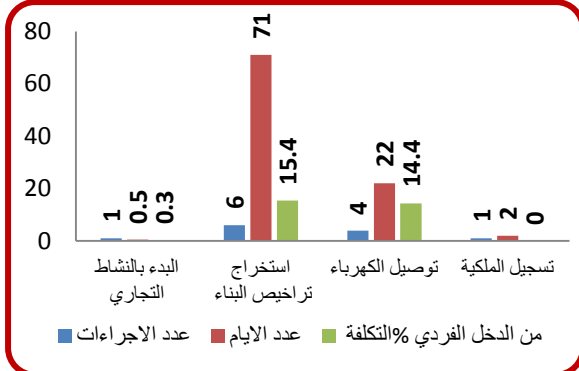


المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2014

ولم تقتصر التحديات أمام المستثمر أو الريادي على صعوبة الإجراءات والفترة الزمنية بل انعكست وبشكل كبير على التكلفة اللازمة لإتمام العمليات الأربعة المشار إليها. بين الشكل رقم (4.4) الارتفاع الكبير جداً في تكلفة توصيل الكهرباء واستخراج تراخيص البناء والبدء بالنشاط

شكل رقم (5.5)

قيمة المؤشرات الفرعية في الدول ذات أفضل أداء،
2014



المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2014

(آيسلندا في هذه الحالة). وهنا نخلص إلى أن الدول العربية بشكل عام تعاني من صعوبة في ممارسة أنشطة الأعمال في مراحل الاستثمار الأولى وهي البدء بالنشاط أو الحصول على الموقع وتهيئته وتسجيله. وهذا يؤثر بشكل كبير على عدد المشروعات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة التي ستدخل إلى السوق حديثاً وقدرتها على خلق فرص عمل جديدة.

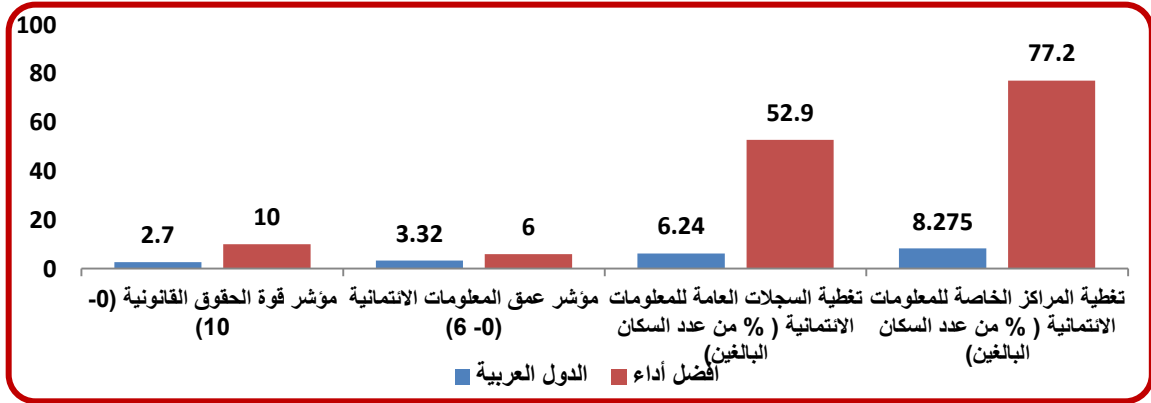
2. مرحلة الحصول على التمويل

وتشمل هذه المرحلة -وفقاً لتقرير البنك الدولي- مؤشرات الحصول على التمويل ومؤشرات حماية المستثمر. وقياس مؤشر الحصول على التمويل الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بضمانات من خلال مجموعة واحدة من المؤشرات، وتبادل المعلومات الائتمانية من خلال مجموعة أخرى. وتنتظر المجموعة الأولى من المؤشرات في مدى وجود بعض التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس، بينما تقيس المجموعة الثانية من المؤشرات مدى تغطية المعلومات الائتمانية المتاحة، ونطاقها، ومدى توفرها، من السجلات العامة والمراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية. الشكل رقم (4.6) بين متوسط قيم المؤشرات الفرعية التي يحسب على أساسها مؤشر الحصول على التمويل. ويتضح من الشكل تدني قيمة متوسط هذه المؤشرات في الدول العربية، الأمر الذي يعكس ضعف في بيئة الأعمال في هذا المجال، وتوضح الصورة أكثر عندما تقارن بقيم هذه المؤشرات في الدول ذات أفضل أداء. على سبيل المثال، بلغت قيمة مؤشر قوة الحقوق في الدول ذات أفضل أداء 10 (الحد الأعلى)، وقيمة مؤشر عمق المعلومات 6، ومؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية 52.9%، ومؤشر تغطية السجلات الخاصة بمعلومات الائتمانية 77.2%، بينما لم تتجاوز متوسط قيمة هذه المؤشرات في الدولة ذات أفضل أداء (ماليزيا في هذه الحالة)

2.7% و3.32% و6.24% و8.275% على التوالي. مما سبق يمكن استنتاج مدى صعوبة الحصول على الائتمان بالنسبة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتأثير ذلك على قدرتها في دعم التشغيل.

شكل رقم (5.6)

متوسط قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الحصول على التمويل في الدول العربية، 2014

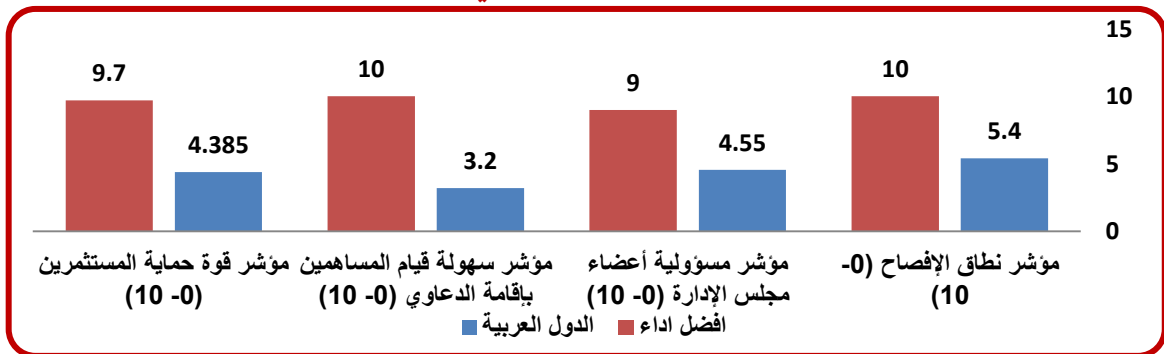


المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2014

ويقاس مؤشر حماية المستثمر قوة حماية المساهمين مالكي حصص الأقلية في الشركات من إساءة أعضاء مجالس الإدارات المتعلقة باستخدام أصول الشركات لتحقيق مكاسب شخصية. وتفرق تلك المؤشرات بين 3 أبعاد لحماية المستثمرين، هي: شفافية صفقات الأطراف ذوي العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وتحمل المسؤولية عن الترخيص الشخصي (نطاق مؤشر مسؤولية المديرين وأعضاء مجلس الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى). وبين الشكل رقم (4.7) متوسط قيم المؤشرات الفرعية في الدول العربية. عند مقارنة قيم هذه المؤشرات في الدول العربية مع قيمها في الدول ذات أفضل أداء، نرى مدى الفجوة الكبيرة التي تعكس ضعف مؤشر حماية المستثمر في الدول العربية، ففي الوقت التي اقتربت فيه قيم هذه المؤشرات في الدولة ذات أفضل أداء (نيوزلندا في هذه الحالة) من الحد الأعلى وهو 10، لم تتجاوز أي من متوسط قيم هذه المؤشرات في الدول العربية 5.5.

شكل رقم (5.7)

متوسط قيم مؤشرات حماية المستثمر في الدول العربية، 2014



المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2014

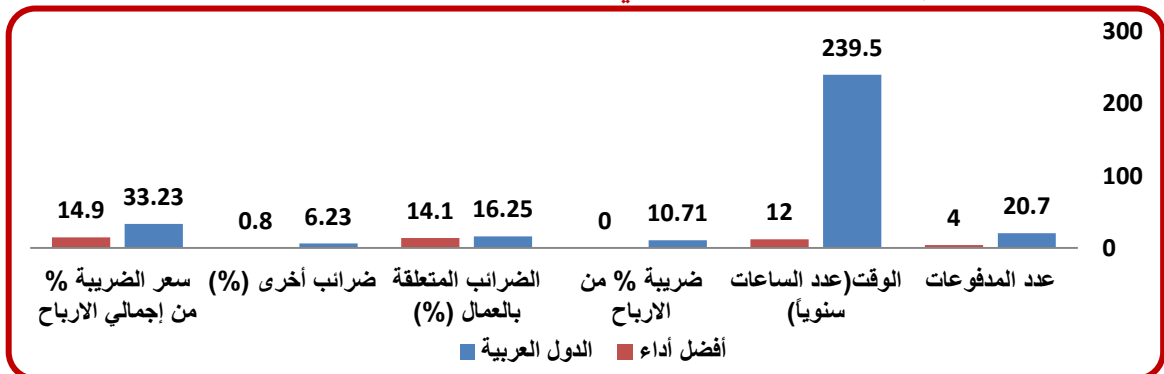
3. مرحلة العمليات اليومية

وتشمل هذه المرحلة عملية دفع الضرائب والتجارة عبر الحدود. ويقيس مؤشر دفع الضرائب حجم الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي على شركة متوسطة الحجم دفعها أو استقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب والاشتراكات. وتشتمل الضرائب والاشتراكات الخاضعة للقياس على ضريبة الأرباح أو الضريبة على أرباح الشركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل، وضريبة الأملاك، والضرائب على نقل الملكية، والضريبة على توزيعات الأرباح، وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات المالية، ورسوم النظافة، وضرائب المركبات والطرق، وأية ضرائب أو رسوم صغيرة أخرى. ويلاحظ من الشكل رقم (4.8) الفرق الواضح بين متوسط قيم المؤشرات في الدول العربية بشكل عام وقيمة المؤشر في الدولة ذات أفضل أداء (الإمارات في هذه الحالة). ويلاحظ ارتفاع ملحوظ في عدد المدفوعات الضريبية والوقت اللازم للتعامل مع الضرائب (عدد الساعات سنوياً)، وارتفاع نسبة الضريبة إلى الأرباح وارتفاع سعر الضريبة الأمر الذي يؤثر على ربحية المشروعات ويقلل من قدرتها على الاستمرار.

أما مؤشر التجارة عبر الحدود فيقيس الوقت والكلفة (باستثناء الرسوم الجمركية) اللازمين لتصدير شحنة من البضائع واستيرادها عن طريق النقل البحري. ويجري تسجيل الوقت والتكلفة اللازمين لإتمام كل الإجراءات الرسمية لتصدير واستيراد السلع، لكن لا تدخل في الحساب المدة الزمنية والتكلفة اللتان يستغرقهما النقل البحري. كما يتم تسجيل جميع المستندات التي يطلبها التاجر لأغراض تصدير أو استيراد البضائع عبر الحدود. الشكل رقم (4.9) يبين حجم الفجوة بين كلف الاستيراد والتصدير لكل حاوية بين الدول العربية والدولة ذات أفضل أداء (سنغافورة في هذه الحالة). وهذا يعكس مدى العوائق أمام المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى أسواق عناصر الإنتاج للحصول على عناصر الإنتاج بأقل تكلفة أو الوصول إلى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها وزيادة إيراداتها، وهذا بالتالي يؤثر في قدرتها على النمو وقدرتها على دعم التشغيل.

شكل رقم (5.8)

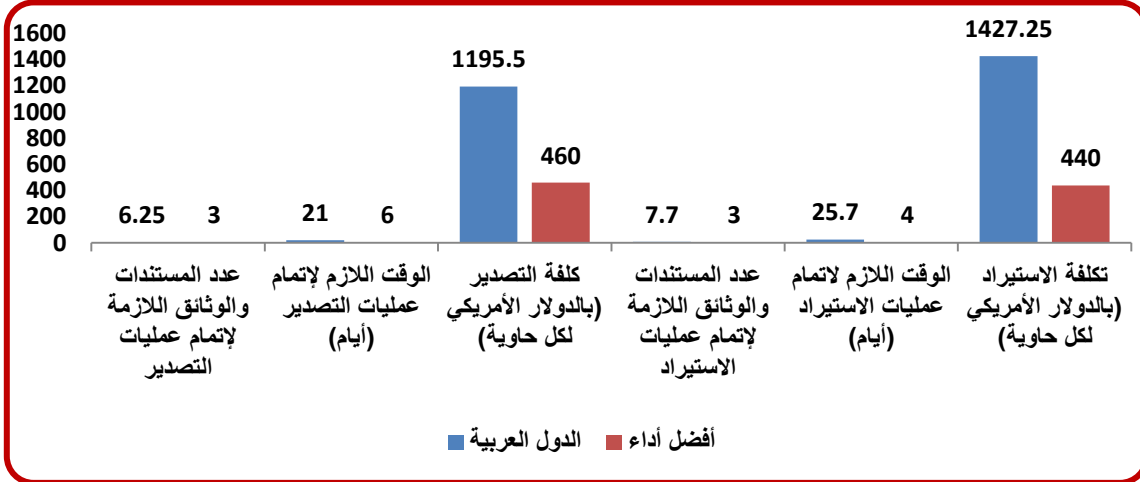
متوسط قيم مؤشرات دفع الضرائب في الدول العربية والدول ذات أفضل أداء، 2014



المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2014

شكل رقم (5.9)

متوسط قيم مؤشرات التجارة عبر الحدود في الدول العربية والدولة ذات أفضل أداء، 2014



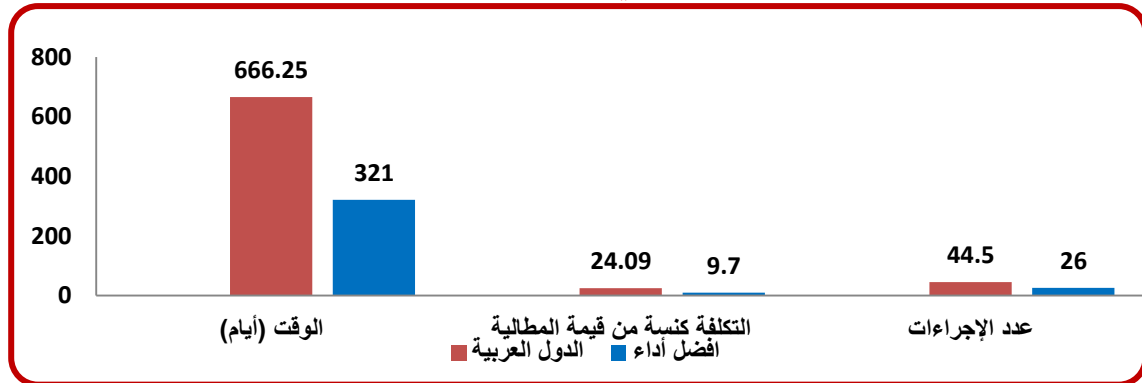
المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2014

4. مرحلة التحديات الإدارية أو النزاعات القانونية

وهنا يتم التركيز على مؤشرات إنفاذ العقود ومؤشر تسوية حالات الإعسار. وتقيس مؤشرات إنفاذ العقود مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في النزاعات التجارية. ويتم الحصول البيانات عن طريق تتبع تطور أحد النزاعات التجارية أمام المحاكم المحلية خطوة بخطوة. وتجمع البيانات من خلال دراسة قوانين المرافعات المدنية وغيرها من اللوائح المتعلقة بالمحاكم إنفاذ العقود. ويلاحظ من الشكل رقم (4.10) أن متوسط عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود يقترب من ضعف العدد في الدولة ذات أفضل أداء (لوكسنبورغ في هذه الحالة)، كما أن متوسط الوقت اللازم لإتمام الإجراءات في الدول العربية يزيد عن ضعف الوقت اللازم في الدولة ذات أفضل أداء. وقد انعكس ذلك على التكلفة كنسبة من متوسط الدخل الفردي.

شكل رقم (5.10)

متوسط قيم مؤشرات إنفاذ العقود في الدول العربية والدولة ذات أفضل أداء، 2014

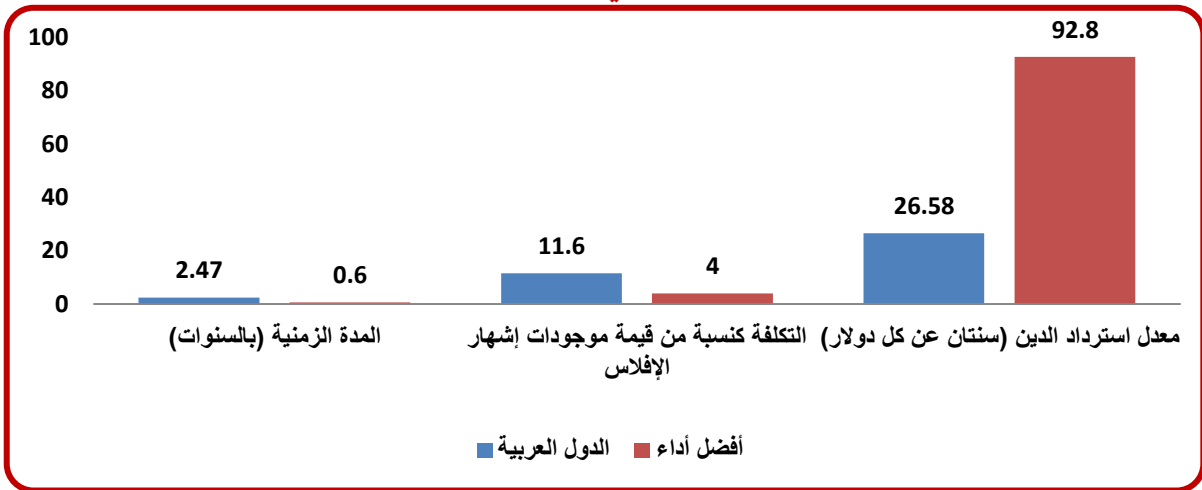


المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2014

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة اللازمين لإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس (التقليسة) التي تكون المؤسسات المحلية طرفاً فيها . وقد تم تغيير اسم هذه المجموعة من المؤشرات من تصفية النشاط التجاري إلى تسوية حالات الإعسار ليعكس الاسم بشكل أدق مضمون المؤشرات . ويستقي التقرير تلك البيانات من إجابات المشاركين المحليين في الاستقصاء ممن يعملون في مجال الإعسار المالي، والتحقق من مدى دقتها وسلامتها عن طريق دراسة القوانين والإجراءات الحكومية، إلى جانب المصادر العامة للمعلومات الخاصة بأنظمة الإفلاس . ويستند الترتيب على أساس سهولة تصفية النشاط التجاري إلى معدل الاسترداد . تسوية حالات الإعسار . ويتضح من الشكل رقم (4.11) بين الفرق بين متوسط قيم المؤشرات الفرعية في الدول العربية والدولة ذات أفضل أداء (اليابان في هذه الحالة) .

شكل رقم (5.11)

متوسط قيم مؤشرات تسوية حالات الإعسار في الدول العربية والدولة ذات أفضل أداء، 2014



المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2014

وحتى تكتمل الصورة، نورد فيما يلي ملخص الجداول التالية حول واقع البيئة الاستثمارية في الدول العربية:

تطبيق عملي: ترتيب الدول العربية حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (المؤشر العام للتقرير)

2011	2012	2013	2014	الدولة	الترتيب حسب تقرير 2014
35	33	26	23	الإمارات	1
10	12	22	26	السعودية	2
33	38	42	46	البحرين	3
53	49	47	47	عمان	4
38	36	40	48	قطر	5
40	46	50	51	تونس	6
115	94	97	87	المغرب	7
71	67	82	104	الكويت	8
103	104	115	111	لبنان	9
95	96	106	119	الأردن	10
108	110	109	128	مصر	11
94	99	118	133	اليمن	12
126	131	135	138	فلسطين	13
135	135	143	149	السودان	14
159	164	165	151	العراق	15
143	148	152	153	الجزائر	16
167	170	171	160	جيبوتي	17
136	134	144	165	سوريا	18
162	159	167	173	موريتانيا	19
-	-	188	187	ليبيا	20

1. يشير المؤشر العام في تقرير ممارسة الأعمال 2013-2014، إلى أن الإمارات العربية المتحدة قد حققت المرتبة الأولى عربياً، والمرتبة 23 عالمياً، حيث تحسن ترتيبها العالمي منذ عام 2011 وبشكل متصاعد.
2. تحسن ترتيب كل من المغرب وعمان سنوياً منذ عام 2011، فيما تحسن ترتيب كل من العراق وجيبوتي في آخر سنة، في حين أن باقي الدول العربية قد تراجع ترتيبها منذ عام 2011 وبشكل سنوي.
3. سيطرت دول مجلس التعاون الخليجي على المراكز الخمسة الأولى، في الوقت الذي تراجعت دولة الكويت إلى المرتبة الثامنة عربياً والأخيرة خليجياً.
4. حققت أول ست دول عربية (الخليجية، وتونس) مراتب متقدمة عالمياً حيث حلت في أول 50 دولة على العالم.
5. على الرغم من تحقيقها مراكز متقدمة عربياً وعالمياً إلا أن كل من السعودية والبحرين وقطر وتونس والكويت، قد تراجع ترتيبها وبشكل كبير منذ عام 2011، فالسعودية على سبيل المثال تراجع ترتيبها من المرتبة العاشرة عالمياً في تقرير عام 2011 إلى المرتبة 26 في تقرير 2014.
6. حلت بقية الدول العربية في مراكز متأخرة جداً في الترتيب العالمي حيث تصدرت المغرب ترتيب هذه الفئة بالمركز 87، تلتها الكويت بالمرتبة 104، في حين تذيلت ليبيا قائمة دول العالم بالمرتبة 187.

تمرين

كيف تفسر تراجع ترتيب دولة الكويت -على سبيل المثال- في الترتيب العام لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال من 82 في تقرير عام 2013 إلى 104 في تقرير عام 2014؟

كيف تفسر تحسن ترتيب دولة الإمارات -على سبيل المثال- في الترتيب العام لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال من 26 في تقرير عام 2013 إلى 23 في تقرير عام 2014؟



تطبيق عملي: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال - مؤشر البدء بالنشاط التجاري

الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	التكلفة % من متوسط الدخل القومي للفرد	الوقت (أيام)	عدد الإجراءات	الترتيب العالمي	الدولة	الترتيب
0.0	6.4	8.0	6	37	الإمارات	1
0.0	9.5	11.0	5	39	المغرب	2
0.0	9.7	8.0	7	50	مصر	3
0.0	4.7	11.0	10	70	تونس	4
209.8	2.4	8.0	5	77	عمان	5
0.0	5.0	20.5	9	84	السعودية	6
226.6	0.9	9.0	7	99	البحرين	7
62.0	5.1	8.5	8	112	قطر	8
0.0	66.1	40.0	6	114	اليمن	9
0.0	22.0	12.0	7	117	الأردن	10
34.7	76.5	9.0	5	120	لبنان	11
0.0	184.7	17.0	9	127	جيبوتي	12
0.0	20.7	36.0	10	131	السودان	13
221.6	12.5	13.0	7	135	سوريا	14
0.0	85.5	45.0	9	143	فلسطين	15
77.9	1.1	32	12	152	الكويت	16
28.6	12.4	25.0	14	164	الجزائر	17
13.1	39.3	29.0	10	169	العراق	18
31.0	19.1	35.0	10	171	ليبيا	19
314.4	46.1	19.0	9	173	موريتانيا	20
0.0	0.3	0.5	1	1	نيوزلندا	
45.4	28.9	19.8	8	-	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	

1. حققت معظم الدول العربية مراكز متأخرة جدا من خلال الترتيب العالمي للدول، باستثناء كل من الإمارات والمغرب ومصر (حلت ضمن أفضل 50 دولة على العالم)، في حين حققت كل من تونس وعمان مراتب 70 و 77 على التوالي، في حين حلت 13 دولة عربية بالمراكز من 112 (قطر) ولغاية 173 (موريتانيا).
2. كان سبب تأخر ترتيب الدول العربية في هذا المؤشر هو كثرة عدد الإجراءات والوقت اللازم لبدء المشروع، وارتفاع التكلفة كنسبة من متوسط الدخل القومي للفرد. وذلك بالمقارنة مع دولة نيوزلندا والتي حققت المرتبة الأولى عالميا، ففي الوقت يستغرق الوقت اللازم للبدء بالمشروع نصف يوم تجده يحتاج في بعض الدول العربية إلى 45 يوم بالحد الأعلى و 8 أيام بالحد الأدنى. وهذا ما ينطبق على عدد الإجراءات حيث تحتاج في نيوزلندا إلى إجراء واحد، بالمقابل تحتاج فيا لدول العربية إلى 14 إجراء بالحد الأعلى، و 6 إجراءات بالحد الأدنى.
3. كان من الملاحظ تأخر الترتيب العالمي بشكل كبير لدول مثل قطر والسعودية والبحرين والأردن، وبمصاف الدول الأقل نموا وهذا قد لا يعكس توجهات تلك الدول لتعزيز لتسهيل البيئة الاستثمارية لديها خاصة في هذا المؤشر بالذات.

تطبيق عملي: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال - مؤشر استخراج تراخيص البناء

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت (أيام)	التكلفة % من متوسط الدخل القومي للفرد
1	البحرين	4	12	60.0	9.3
2	الإمارات	5	12	44.0	12.0
3	السعودية	17	12	102.0	24.5
4	العراق	20	10	139.0	17.2
5	قطر	23	17	62.5	1.1
6	عمان	69	13	174.0	35.3
7	المغرب	83	15	97.0	218.2
8	اليمن	101	14	186.0	48.2
9	الأردن	111	17	70.0	499.5
10	تونس	122	19	94.0	255.6
11	موريتانيا	123	16	82.0	2681.0
12	فلسطين	131	18	87.0	1033.9
13	الكويت	133	24	130.0	99.2
14	الجزائر	147	19	241.0	60.1
15	مصر	149	21	179.0	108.0
16	جيبوتي	157	15	167.0	1949.2
17	السودان	167	15	270	248.8
18	لبنان	197	20	246.0	352.5
19	سوريا	189	-	-	-
20	ليبيا	189	-	-	-
	هونج كونج	1	6	71	15.4
	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-	16	145.7	283.3

1. تميز مؤشر استخراج تراخيص البناء بتقدم كبير جدا لبعض الدول العربية في هذا المؤشر، حيث وقعت 5 دول عربية منها أربع دول خليجي في فئة الأفضل 20 دولة في هذا المؤشر، حيث احتلت البحرين المرتبة (4)، والأمارات (5) والسعودية والعراق وقطر في المراكز (17) و (20) و (23) على التوالي.
2. تفوق بعض هذه الدول على هونج كونج التي احتلت المرتبة الأولى في هذا المؤشر، في المؤشرات الفرعية ففي الوقت الذي بلغ فيه عدد الأيام اللازمة لاستخراج تراخيص البناء في هونج كونج 71 يوم، نجد أن الإمارات والبحرين وقطر يحتاج فيها استخراج الترخيص إلى وقت أقل من ذلك وهي (44) و (60) و (62.5) على التوالي. وهذا ما ينطبق على مؤشر التكلفة من متوسط دخل الفرد حيث كانت الكلفة في هذه الدول أقل بكثير مما هو عليه في هونج كونج.
3. ينبغي على الدول العربية العمل على تقليل عدد الإجراءات اللازمة لاستخراج تراخيص البناء، حيث أن هناك فارق كبير بين عدد الإجراءات في هونج كونج (6 إجراءات فقط) وبقية الدول العربية، حيث تتراوح عدد الإجراءات اللازمة في الدول العربية من 10 إجراءات في العراق إلى 24 إجراء في الكويت.
4. هناك فارق كبير بين ترتيب الدول سابقة الذكر وبقية الدول العربية الأخرى في هذا المؤشر، حيث احتلت اليمن المرتبة 101، في حين تذيلت سوريا وليبيا الترتيب العام للدول.

تطبيق عملي: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال - مؤشر الحصول على الكهرباء

التكلفة % من متوسط الدخل القومي للفرد	الوقت (أيام)	عدد الإجراءات	الترتيب العالمي	الدولة	الترتيب
21.9	35.0	3	4	الإمارات	1
31.1	61	4	15	السعودية	2
4.0	90	4	27	قطر	3
238.1	47	5	39	العراق	4
276.3	47	5	41	الأردن	5
98.0	75	5	51	لبنان	6
55.5	90	5	52	البحرين	7
811.9	65	4	55	تونس	8
49.7	62	6	58	عمان	9
44.7	42	7	59	الكويت	10
378.3	118	4	68	ليبيا	11
652.8	71	5	82	سوريا	12
1472.2	63	5	87	فلسطين	13
2476.3	62	5	97	المغرب	14
337.4	54	7	105	مصر	15
3435.1	70	5	113	السودان	16
3604	110	4	116	اليمن	17
7404.2	75	5	124	موريتانيا	18
7487	180	4	144	جيبوتي	19
1562.9	180	5	148	الجزائر	20
14.4	22	4	1	آيسلندا	
1038	86	5	-	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	

1. تحسن ترتيب الدول العربية نسبياً في مؤشر الحصول على الكهرباء، حيث وقعت 10 دول عربية ضمن فئة أقل من 60، حيث احتلت الإمارات المرتبة 4، والكويت المرتبة 59، في حين وقعت 4 دول أخرى ضمن الفئة أقل من 100، حيث احتلت ليبيا المرتبة 68 في حين احتلت المغرب المرتبة 97، ووقعت 7 دول عربية ضمن الفئة 100 فما فوق، حيث احتلت مصر المرتبة 105 والجزائر المرتبة 148.
2. كان السبب الرئيسي الذي ساهم في تحسن ترتيب الدول العربية هو قلة عدد الإجراءات المطلوبة لتوصيل الكهرباء، فإذا ما قورنت عدد الإجراءات في الدول العربية بالمقارنة مع عدد الإجراءات المطلوبة في دولة آيسلندا (4 إجراءات) والتي حققت المرتبة الأولى في هذا المؤشر نجدتها متقاربة إلى حد بعيد بل أنها كانت أقل عند بعض الدول العربية مثل الإمارات (3)، ومتساوية مثل ليبيا، تونس، قطر، السعودية، جيبوتي، واليمن (4)، وأما بقية الدول العربية فتراوحت ما بين 5-7 إجراءات.
3. شكل الوقت اللازم لتوصيل الكهرباء أهم العوامل السلبية التي أثرت على ترتيب الدول العربية، حيث كان هناك فارق كبير بينها وبين آيسلندا (22 يوم)، في حين كانت أقل دولة في عدد الأيام هي الإمارات (35 يوم) وأكثرها الجزائر وجيبوتي (180 يوم)، علماً بأن دول عربية غنية مثل الكويت، السعودية، عمان، قطر، والبحرين تحتاج إلى وقت طويل لتوصيل الكهرباء وهي (42) و(61) و(62) و(90) و(90) على التوالي. وبالتالي يجب على الدول العربية العمل على تقليل عدد الأيام اللازمة لتوصيل الكهرباء.
4. كان للتكلفة أيضاً دور كبير في التأثير سلبياً على ترتيب الدول العربية في هذا المؤشر، وأيضاً كان الفرق كبيراً بين آيسلندا (14.4) وبين بقية الدول العربية التي تراوحت ما بين 21.9 للإمارات و 74.4 لجيبوتي، علماً بأن التكلفة في قطر أقل من آيسلندا والتي تقدر بحوالي 4.0.

تطبيق عملي: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال-تسجيل الممتلكات

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	عدد الإجراءات	الوقت (أيام)	التكلفة % من قيمة العقار
1	الإمارات	4	2	6	0.4
2	السعودية	14	5	8	0.0
3	عمان	21	2	16.0	3.0
4	البحرين	32	2	31	2.7
5	السودان	41	6	9	2.8
6	قطر	43	7	13.0	0.3
7	اليمن	61	6	19	3.8
8	موريتانيا	67	4	49	4.7
9	تونس	72	4	39.0	6.1
10	سوريا	82	4	19	27.8
11	الكويت	90	8	47	0.5
12	الأردن	104	7	21	7.5
13	مصر	105	8	63	0.7
14	العراق	108	5	51	8.2
15	لبنان	112	8	25.0	5.9
16	فلسطين	122	8	56	3.0
17	جيبوتي	133	6	39	12.8
18	المغرب	156	8	60	5.9
19	الجزائر	176	10	63	7.1
20	ليبيا	189	-	-	-
	جورجيا	1	1	2.0	0.0
	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	-	6	33	5.9

1. حققت ستة دول عربية مراكز متقدمة عالميا في هذا المؤشر تصدرتها الإمارات بالترتيب الرابع عالميا، في حين احتلت دولة قطر المرتبة 43، كما حلت 5 دول عربية في الفئة أقل من 100 تصدرتها اليمن بالمرتبة 61، في حين حلت الكويت بالمرتبة 90. ووقعت تسع دول عربية ضمن الفئة أكثر من 100، تصدرتها الأردن بالترتيب 104، وجاءت ليبيا بالمركز الأخير عالميا بالمرتبة 189.
2. ساهم قلة عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الممتلكات بتحسين موقع عدد من الدول العربية على مستوى العالم في هذا المؤشر، والتي تراوحت ما بين 2 (الإمارات) و 10 الجزائر بالمقارنة مع عدد الإجراءات المطلوبة في دولة جورجيا (أجراء واحد) والتي حققت المرتبة الأولى في هذا المؤشر.
3. كان للوقت والكلفة اللازمة لتسجيل الممتلكات آثار سلبية على ترتيب الدول العربية، ففيما يتعلق بالوقت نجد أن معظم الدول العربية ابتعدت كثيرا عن الوقت اللازم في جورجيا (2 يوم)، حيث سجلت الجزائر أعلى وقت لازم للتسجيل حيث بلغ 63 يوما، بينما بلغ الوقت اللازم في الإمارات 6 أيام والتي شكلت حالة استثنائية حيث أن معظم الدول العربية تحتاج إلى أكثر من 30 يوم لتسجيل الممتلكات فيها. أما الكلفة فيعتبر تأثيرها السلبي أقل نسبيا من تأثير الوقت اللازم لتسجيل الممتلكات، حيث أن هناك عدد من الدول لا يوجد كلفة لتسجيل الممتلكات والتي غالبا ما تكون كنسبة من قيمة العقار كما هو الحال في السعودية، وفي بعض الدول الأخرى تكون الكلفة قليلة، لكن بعض الدول ترتفع فيها الكلفة مثل سوريا (27.8%) وجيبوتي (12.8%).

تطبيق عملي: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال - الحصول على الائتمان

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان البالغين)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان البالغين)
1	السعودية	55	5	6	0.0	44.3
2	الإمارات	86	4	5	5.8	27.0
3	عمان	86	4	5	21.0	0.0
4	مصر	86	3	6	5.3	19.6
5	تونس	109	3	5	28.8	0.0
6	المغرب	109	3	5	0.0	19.6
7	لبنان	109	3	5	19.2	0.0
8	البحرين	130	3	4	0.0	26.0
9	قطر	130	3	4	22.7	0.0
10	الكويت	130	3	4	0.0	29.0
11	الجزائر	130	3	4	2.4	0.0
12	فلسطين	165	1	4	8.8	0.0
13	الأردن	170	2	2	2.0	0.0
14	اليمن	170	2	2	1.0	0.0
15	السودان	170	4	0	0.0	0.0
16	موريتانيا	3	1	1.4	0	0.0
17	العراق	180	3	0	0.0	0.0
18	جيبوتي	180	2	1.0	0.3	0.0
19	سوريا	180	1	2	7.0	0.0
20	ليبيا	186	1	1	0.5	0.0
	ماليزيا	1	10	6	52.9	77.2
	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		3	4	8.3	9.9

1. حققت جميع الدول العربية نتائج سلبية جدا في هذا المؤشر وذلك جراء تراجع ترتيب كافة الدول العربية بالمقارنة مع دول العالم.
 2. باستثناء المملكة العربية السعودية التي حققت مرتبة متوسطة نسبيا بالمركز 55 عالميا، حلت بقية الدول الأخرى ضمن الفئة 86 (الإمارات) و180 (سوريا، ليبيا، جيبوتي، العراق).
 3. حققت 13 دولة عربية المراتب من 130 ولغاية 180 على العالم، وهذه مراكز سيئة للغاية، وتؤثر على بيئة الاستثمار بشكل كبير، باعتبار الأهمية الكبيرة لهذا المؤشر في التأثير على بيئة الأعمال في الدولة.
 4. كان لافتا أن دولة عربية متقدمة وغنية حققت نتائج متأخرة جدا في هذا المؤشر مثل الإمارات (86)، عمان (86)، البحرين وقطر والكويت والتي حلت كلها بالمرتبة 130، في حين حلت الأردن بالمرتبة 170.
- كان التراجع واضحا للدول العربية في المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، خاصة في مؤشر قوة الحقوق القانونية والذي ساهم بشكل كبير في تراجع الدول العربية بهذا المؤشر، حيث لم يزد المؤشر عن 5 درجات على اعتبار أن الدرجة الأمثل هي 10، والتي حققتها ماليزيا بصفقتها الدولة التي تصدرت ترتيب دول العالم بمؤشر الحصول على الائتمان.

تطبيق عملي: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال - مؤشر حماية المستثمرين

مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي (0-10)	مؤشر مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	الترتيب العالمي	الدولة	الترتيب
6.7	4	8	8	22	السعودية	1
6.0	6	7	5	52	تونس	2
5.3	3	9	4	80	الكويت	3
5.3	5	5	6	80	فلسطين	4
5.0	2	7	6	98	الإمارات	5
5.0	2	5	8	98	عمان	6
5.0	5	1	9	98	لبنان	7
5.0	4	6	5	98	الجزائر	8
4.7	2	4	8	115	البحرين	9
4.7	6	2	6	115	المغرب	10
4.7	2	5	7	115	سوريا	11
4.3	2	6	5	128	قطر	12
4.3	4	5	4	128	العراق	13
4	2	4	6	138	اليمن	14
3.7	3	3	5	147	مصر	15
3.7	4	1	6	147	موريتانيا	16
3.3	4	6	0	157	السودان	17
3.0	1	4	4	170	الأردن	18
2.3	0	2	5	182	جيبوتي	19
1.7	3	1	1	187	ليبيا	20
9.7	10	9	10	1	نيوزلندا	
4.5	3	5	6		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	

1. حققت جميع الدول العربية نتائج سلبية جدا في مؤشر حماية المستثمرين والذي يعتبر من أهم المؤشرات الذي تهتم المستثمرين ورجال الأعمال، وذلك جراء تراجع ترتيب كافة الدول العربية بالمقارنة مع دول العالم.
2. باستثناء المملكة العربية السعودية التي حققت مرتبة متقدمة نسبيا بالمركز 22 عالميا، وتونس التي حققت مرتبة متوسطة نسبيا بالمركز (52) عالميا، حلت بقية الدول الأخرى ضمن الفئة 80 (الكويت) و187 (ليبيا).
3. حققت 12 دولة عربية المراتب من 115 ولغاية 187 على العالم، وهذه مراكز سيئة للغاية، وتؤثر على بيئة الاستثمار بشكل كبير، باعتبار الأهمية الكبيرة لهذا المؤشر في التأثير على بيئة الأعمال في الدولة.
4. كان لافتا أن دولا عربية متقدمة وغنية حققت نتائج متأخرة جدا في هذا المؤشر مثل الكويت (80)، الإمارات (98)، عمان (98) البحرين (115) وقطر (128)، في حين حلت مصر بالمرتبة 147، والأردن بالمرتبة 170.
5. كان التراجع واضحا للدول العربية في المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، خاصة في مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوي، ومؤشر قوة حماية المستثمرين واللذان ساهما بشكل كبير في تراجع الدول العربية بهذا مؤشر حماية المستثمرين، حيث لم يزد المؤشر عن 6 درجات على اعتبار أن الدرجة الأمثل هي 10، والتي حققتها نيوزلندا بصفحتها الدولية التي تصدرت ترتيب دول العالم بمؤشر حماية المستثمرين.

تطبيق عملي: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال - مؤشر دفع الضرائب

الدولة	الترتيب العالمي	المدفوعات (عدد)	الوقت (عدد الساعات سنويا)	ضريبة الأرباح (%)	الضرائب المتعلقة بالعمال (%)	ضرائب أخرى (%)	إجمالي سعر الضريبة (% من إجمالي الإرباح)
الإمارات	1	4	12	0.0	14.1	0.8	14.9
قطر	2	4	41	0.0	11.3	0.0	11.3
السعودية	3	3	72	2.1	12.4	0.0	14.5
البحرين	7	13	36	0.0	13.5	0.0	13.5
عمان	9	14	68	10	11	0.1	22.0
الكويت	11	12	98	0.0	12.4	0.0	12.4
الأردن	35	25	151	12.8	13.8	2.3	28.9
لبنان	39	19	180	6.1	24.1	0.0	30.2
تونس	60	8	144	15.4	25.2	21.8	62.4
فلسطين	62	39	170	16.2	0.0	0.3	16.5
العراق	63	13	312	14.2	13.5	0.0	27.8
جيبوتي	66	35	82	17.7	17.7	2.4	37.8
المغرب	78	6	232	25.2	22.7	1.7	49.6
السودان	108	42	180	13.8	19.2	3.1	36.1
ليبيا	116	19	889	20.8	10.5	0.3	31.6
سوريا	120	19	336	20.0	19.3	0.5	39.7
اليمن	129	44	248	20.1	11.3	1.4	32.7
مصر	148	29	392	13.2	25.8	3.6	42.6
الجزائر	174	29	451	6.6	29.6	35.7	71.9
موريتانيا	181	37	696	0.0	17.6	50.6	68.2
الإمارات	1	4	12	0.0	14.1	0.8	14.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		18	220	12.4	16.3	3.6	32.3

1. حققت معظم الدول العربية مراكز متقدمة نسبيا بالمقارنة بالمؤشرات السابقة، بل أن المراكز الثلاثة الأولى على العالم حجزتها كل من دولة الإمارات العربية وقطر والسعودية.
2. وقعت البحرين (7) وعمان (9) والكويت (11) في فئة أفضل إحدى عشر دول في العالم بهذا المؤشر.
3. حلت الأردن ولبنان في مراكز متقدمة (35) و(39) على التوالي، في حين حققت خمس دول عربية مراتب متوسطة نسبيا تراوحت ما بين (60) لتونس و(78) للمغرب.
4. بالمقابل وقعت سبع دول ضمن الفئة فوق (100)، حيث تصدرتها السودان بترتيب (108) في حين جاءت موريتانيا بالمرتبة (181) عالميا والأخيرة عربيا.

تطبيق عملي: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال - مؤشر التجارة عبر الحدود

الدولة	الترتيب العالمي	عدد المستندات والوثائق اللازمة لإتمام عمليات التصدير	الوقت اللازم لإتمام عمليات التصدير (أيام)	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)	عدد المستندات والوثائق اللازمة لإتمام عمليات الاستيراد	الوقت اللازم لإتمام عمليات الاستيراد (أيام)	تكلفة التصدير (بالدولار الأمريكي لكل حاوية)
الإمارات	4	3	7	655	5	7	615
تونس	31	4	13	775	6	17	860
المغرب	37	5	11	595	7	16	970
عمان	47	7	10	745	8	9	680
الأردن	57	5	13	825	7	15	1235
جيبوتي	60	5	20	885	5	18	910
قطر	67	5	17	885	7	17	1033
السعودية	69	5	13	1055	7	17	1229
البحرين	81	7	11	955	8	15	995
مصر	83	8	12	625	10	15	790
لبنان	97	4	22	1080	7	30	1365
الكويت	112	7	16	1085	10	19	1250
فلسطين	123	6	23	1360	6	38	1390
اليمن	128	6	29	995	9	25	1490
الجزائر	133	8	17	1270	9	27	1330
ليبيا	143	7	23	1140	9	37	2255
سوريا	147	8	20	1740	9	26	2075
موريتانيا	152	8	31	1640	8	38	1523
السودان	155	7	32	2050	7	46	2900
العراق	179	10	80	3550	10	82	3650
سنغافورة	1	3	6	460	3	4	440
الشرق الأوسط والشمال		6	20	1127	8	24	1360

1. حققت أربع دول عربية مراكز متقدمة نسبيا في هذا المؤشر، حيث جاءت الإمارات بالمرتبة الرابعة عالميا، في حين، حلت تونس والمغرب وعمان بمراكز جيدة وهي (31) و (37) و (47) على التوالي.
2. حلت خمس دول في مراكز متوسطة، تصدرتها الأردن بترتيب 57، وجاءت السعودية بالمرتبة 69، في حين جاءت بقية الدول العربية بمراكز متأخرة، حيث احتلت العراق المركز 179 عالميا.
3. كان السبب في التراجع للدول العربية في هذا المؤشر هو التراجع في عدد من المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، خاصة في مؤشر الوقت اللازم لإتمام عمليات التصدير والاستيراد، وتكلفة التصدير بالمقارنة مع دولة سنغافورة التي حققت المرتبة الأولى عالميا بهذا المؤشر.
4. بالمقابل حققت بعض الدول العربية نتائج طيبة في مؤشر عدد المستندات والوثائق اللازمة لإتمام عمليات التصدير والاستيراد بالمقارنة مع سنغافورة.

تطبيق عملي: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال - مؤشر إنفاذ العقود

الدولة	الترتيب العالمي	الوقت (أيام)	التكلفة (% من قيمة المطالبة)	عدد الإجراءات
موريتانيا	75	370	23.2	46
تونس	78	565	21.8	39
المغرب	83	510	25.2	40
اليمن	85	645	26.5	36
فلسطين	88	540	21.2	44
قطر	93	570	21.6	43
الإمارات	100	524	19.5	49
عمان	107	598	13.5	51
الكويت	119	566	18.8	50
البحرين	122	635	14.7	48
لبنان	126	721	30.8	37
السعودية	127	635	27.5	40
الجزائر	129	630	21.9	45
الأردن	133	689	31.2	38
العراق	142	520	28.1	51
ليبيا	150	690	27	43
السودان	154	810	19.8	53
مصر	156	1010	26.2	42
جيبوتي	163	1225	34	40
سوريا	179	872	29.3	55
لوكسمبورغ	1	321	9.7	26
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		658	24.6	44

1. حققت الدول العربية نتائج سلبية جدا في هذا المؤشر، حيث جاءت موريتانيا بالمرتبة الأولى عربيا وبمركز متأخر نسبيا وهو (75)، وجاءت بعدها تونس والمغرب واليمن وفلسطين وقطر في المراكز المتقدمة عربيا بترتيب (78) و(83) و(85) و(88) و(93) على التوالي. في حين جاءت بقية الدول العربية بالمراكز المتأخرة ضمن الفئة أكثر من 100 من حيث الترتيب العالمي.
2. حلت دول غنية ومتقدمة مثل دول مجلس التعاون الخليجي بمراكز متأخرة جدا حيث جاءت على النحو التالي: الإمارات (100)، عمان (107)، الكويت (119)، البحرين (122)، السعودية (127)، كما جاءت الأردن بالمرتبة (133)، وجمهورية مصر العربية بالمرتبة (156).
3. يعود السبب في هذه النتائج إلى طول الوقت، وعدد الإجراءات اللازمة، والكلفة المالية العالية، للقيام بعملية انفاذ العقود.

تطبيق عملي: ترتيب الدول العربية حسب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال - مؤشر تسوية حالات الإعسار

الدولة	الترتيب العالمي	المدة الزمنية (بالسنوات)	التكلفة (% من قيمة موجودات إشهار الإفلاس)	معدل استرداد الدين (سنتان عن كل دولار)
البحرين	27	2.5	10	67.4
قطر	36	2.8	22	55.6
تونس	39	1.3	7	52
الجزائر	60	2.5	7	14.7
المغرب	69	1.8	18	38.3
عمان	72	4.0	4	37.3
السودان	89	2	20	33.2
لبنان	93	3	15	32.4
الكويت	94	4.2	10	32
الإمارات	101	3.2	20	29.4
السعودية	106	2.8	22	28.3
الأردن	113	3	20	27.2
سوريا	120	4.1	9	25.7
اليمن	126	3	8	24.4
مصر	146	4.2	22	16.9
جيبوتي	147	5	18	16.8
فلسطين	189	-	-	0.0
العراق	189	-	-	0.0
ليبيا	189	-	-	0.0
موريتانيا	189	-	-	0.0
اليابان	1	0.6	4	92.8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		3.2	14	29.4

1. حققت ثلاثة دول عربية مراكز متقدمة نسبيا في هذا المؤشر، حيث جاءت البحرين بالمرتبة 27 عالميا، في حين، حلت قطر وتونس بمراكز جيدة وهي (36) و (39) على التوالي.
2. حلت 3 دول في مراكز متوسطة، تصدرتها الجزائر بترتيب 60، وجاءت المغرب بالمرتبة 69، وعمان بالمرتبة (72)، في حين جاءت بقية الدول العربية بمراكز متأخرة، حيث احتلت موريتانيا المركز 189 عالميا بالمشاركة مع كل من العراق وليبيا وفلسطين.
3. كان السبب في التراجع للدول العربية في هذا المؤشر هو التراجع في جميع المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، بالمقارنة مع اليابان التي حققت المرتبة الأولى عالميا بهذا المؤشر.

عزيزتي المتدربة ...عزيزي المدرب

في نهاية هذه الوحدة التدريبية، ومن أجل قياس مكاسب وعوائد التدريب، أرجو بيان مستوى ما تم اكتسابه من معارف ومهارات في الموضوعات التالية:

ممتاز	جيد جدا	جيد	متوسط	ضعيف	الموضوع
5	4	3	2	1	
					نشأت وتطور ظهور تقرير ممارسة أنشطة الأعمال
					آليات تحديد الترتيب العام للدول المشاركة
					المؤشرات الرئيسية المستخدمة في التقرير
					المؤشرات الفرعية المستخدمة في حساب كل مؤشر
					ترتيب الدول العربية في التقرير
					تطور ترتيب الدول العربية في التقرير
					آليات تحديد أسباب تحسن أو تراجع ترتيب الدول
					بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة
					آليات تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال للمنشآت الصغيرة